National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

الأسد يدير مافيا لنهب بلاده والاتجار بكل شيء 3

إيكونوميست 3

دروسٌ من الحرب السورية قد تسهم في حماية الأرواح في أوكرانيا 5

كارنيغي 5

تصاعد الضربات الإسرائيلية لإيران وتل أبيب تتحدث عن تحالف للدفاع الجوي بقيادة أميركية 12

وول ستريت جورنال 12

تنظيم «القاعدة» و«هيئة تحرير الشام» ومستقبل الحركة الجهادية 14

معهد واشنطن 14

قائمة "الأمم المتحدة" للكيانات الإرهابية "غير المدرَجة في القائمة الموحدة" 18

معهد واشنطن 18

لماذا يتفهّم الشرق الأوسط بوتين 24

كارنيغي 24

روسيا حذرت أمريكا بشأن شن غارات على مسلحين بسوريا 27

سي ان ان 27

العقوبات على سوريا لم تعاقب الأسد.. آذت السوريين فقط 29

ريزون 29

أمين عام مجلس الأمن: لا يمكننا التخلي عن شعب سوريا 31

رويترز 31

لا تزال روسيا متورطة عسكريًا في سوريا التي مزقتها الحرب 33

معهد وارسو 33

لاجئو الشرق الأوسط أمام تحديات خطيرة مع فرار الملايين من أوكرانيا 35

مركز ويلسون 35

تحليل يكشف حملات روسية مضللة لتحريف حقائق الصراع السوري 37

معهد الحوار الاستراتيجي 37

دعما لروسيا.. نظام الأسد "يعترف قريبا" بـ "جمهوريتي" دونيتسك ولوهانسك 39

فوكس نيوز 39

اللاجئون السوريون في لبنان.. أمل ضئيل بعد الانتخابات 41

فورين بوليسي 41

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

الأسد يدير مافيا لنهب بلاده والاتجار بكل شيء

إيكونوميست

ميرزا شهناز

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: نشرت مجلة إيكونوميست (The Economist) البريطانية مقالا يصف الرئيس السوري بشار الأسد بأنه أكثر الحكام الذين نهبوا أوطانهم تماما، مشيرا إلى أنه فرّغ الدولة المدمرة من كل ما تملك، كما أصبح كزعيم مافيا مستمرة في تدمير سوريا.

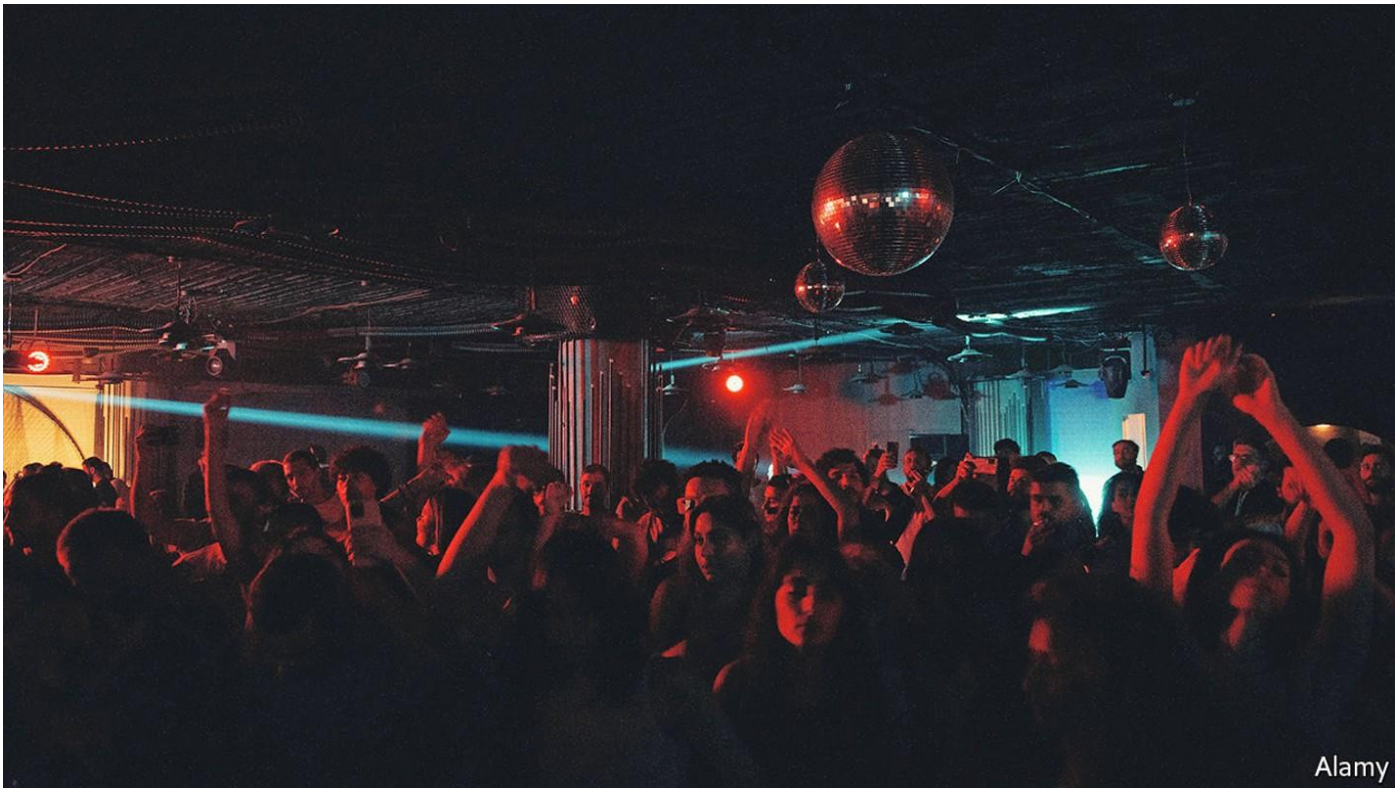

ويضيف المقال -الذي كتبته ميرزا شهناز- أن الأسد يبدو نموذجا للتواضع بين الحكام العرب، إذ إنه لا يرتدي أي مجوهرات ولا خاتم زواج ولا حتى ساعة متلألئة، وأكثر ملابسه شهرة هي ملابس السباحة وربطة العنق السوداء، ومع ذلك فهو يدير مافيا لنهب بلاده والاتجار بكل شيء.

وضع مزرٍ

وأوردت الكاتبة جوانب من الوضع الراهن "المزري" لسوريا: كهرباء منقطعة في العادة، وانخفاض عدد سكان المناطق الواقعة تحت إدارة النظام إلى النصف مقارنة بعام 2011 ويعيش 90% منهم في فقر، ويعتمد الكثير منهم على الدعم والتحويلات الخارجية، ويلقي المسؤولون باللوم على العقوبات الغربية ووباء كوفيد-19 وانهيار البنوك المجاورة في لبنان، وقبل وقت ليس ببعيد الصراع في أوكرانيا.

لكن الكاتبة تقول بعد ذلك إن السبب الرئيسي هو قيام الأسد بتفكيك أمته، وتنقل عن أحد المقربين منه -الذي انشق منذ وقت ليس ببعيد- قوله "إنه يحكم مثل زعيم المافيا."

وذكرت أن الأسد هز المؤسسة المالية بعد استدعائه كبار رجال الأعمال إلى فندق شيراتون دمشق، واحتجز بعضا ممن رفضوا تسليم ممتلكاتهم أو حصصهم، وأخضعهم لاستجواب إضافي في الفرع 251، وهو واحد من مراكز الاحتجاز التابعة له في دمشق والمشهورة بالتعذيب، فقد تم وضع رامي مخلوف ابن عم الأسد والوسيط الأعلى للنظام تحت الإقامة الجبرية، وفر العديد من أغنى الرجال في سوريا، وتم الاستيلاء على مئات الشركات أو إغلاقها.

وحلت مكان أولئك -وفقا للكاتبة- مجموعة متواطئة من كبار رجال الأعمال وكثير من أمراء الحرب الذين يغسلون عائدات التهريب، وبدلا من ضخ الأموال في المشاريع الصناعية التي قد يستولي عليها النظام فإنهم يحبون أماكن تناول الطعام الفاخرة، وفق تعبير شهناز.

يبيع كل شيء

وقالت شهناز إن الأسد يكسب ثروة من مبيعات الوقود والطاقة الكهربائية، فهو يبيع الوقود لوسطاء في لبنان يدفعون بالدولار، وسيوفر لحزب الله اللبناني وقودا كمكافأة لدعمه نظامه، كما أنه يبيع جوازات السفر لمختلف السوريين العازمين على المغادرة أو يحصل بواسطة المافيا التي يتزعمها على مقابل مالي لإزالة الأسماء من القوائم السوداء عند نقاط التفتيش.

أما الدخل الأكثر ربحا للأسد -وفقا للكاتبة- فهو الأدوية والمخدرات، ووفقا لمعهد نيولاينز (New Lines) للإستراتيجية والسياسة في واشنطن ينتج 15 مصنعا داخل إقطاعيته: الكبتاغون، الأمفيتامين، الكريستال ميث وغير ذلك، ويجعلها قريبة من الحدود مع لبنان والأردن.

وتحدثت الكاتبة عن عملية قالت إن السوريين يصفونها بالعملاقة ويسمونها "النقابة" يُستخدم فيها البدو لتهريب الكبسولات في بطون الأغنام وعربات الخضار.

وأضافت أنه يتم تصدير الأدوية غير المشروعة هذه الأيام في سيارات مصفحة تحميها طائرات مسيرة وأسلحة ثقيلة.

"النقابة"

وقالت شهناز إن الأسد ينفي مزاعم التورط، لكن رفاقه يقولون إن "النقابة" تعمل انطلاقا من التقسيم "النقدي" للرئاسة، ويشرف عليها مساعد يوصف بأنه "بابلو إسكوبار السوري" (نسبة لأحد أباطرة المخدرات الكولومبيين)، ويُزعم أن هذا الشخص الغامض ينسق النقل على السفن قبالة ساحل البحر الأبيض المتوسط مستفيدا من شركة السلامة الخاصة التي تتبع له لمرافقة القوافل، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يستدعي رجال الأعمال نيابة عن الأسد ويدعوهم إلى التبرع لصندوق شهداء سوريا، وهو مصدر جيد آخر، وذُكر أن التجار يجيئون إلى القصر الرئاسي بحقائب مليئة بالمال.

ويقول البعض إن تجارة المخدرات الخاصة بالأسد تسمح له بشراء ولاء زملائه العلويين، الأقلية الطائفية التي طالما خدمت قاعدة نظامه وبدأت بالابتعاد عنه مؤخرا.

وتضيف شهناز أنه مع انشغال حليفه الروسي بسبب الصراع في أوكرانيا فإن الأسد أصبح أقل ثقة بشأن سلامته الشخصية، ففي 10 يونيو/حزيران الجاري أصابت صواريخ إسرائيلية مطار دمشق الرئيسي، وتقول تقارير في الصحافة الإسرائيلية إن قصور الأسد قد تكون أهدافا لاحقة.

المصدر: إيكونومست

دروسٌ من الحرب السورية قد تسهم في حماية الأرواح في أوكرانيا

كارنيغي

إيما بيلز

(اللغة الإنجليزية و العربية) 16 حزيران 2022

نص المقال:

تطبّق روسيا في أوكرانيا بعض التكتيكات الحربية التي اعتمدتها في سورية. لذا، على المجتمع الدولي الاستفادة من هذه الدروس للحدّ من الخسائر والدمار في أوكرانيا.

منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، طبّقت موسكو الاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية نفسها التي سبق أن اتّبعتها في سياقات أخرى، مثل الشيشان وسورية. صحيحٌ أن الصراعَين السوري والأوكراني يختلفان اختلافًا كبيرًا، إلا أنهما ينطويان على أوجه شبه عدة يمكن أن تقدّم دروسًا لأوكرانيا وشركائها في الوقت الراهن. ومن شأن فهم أوجه الشبه هذه أن يساعد في تحديد كيف يمكن للمجتمع الدولي التعامل مع الحرب بطريقة تحول دون إضاعة الوقت الثمين وتحافظ على الرصيد السياسي وتحمي الأرواح.

إن الاستراتيجية التي انتهجتها روسيا في سورية، بعد تدخّلها العسكري في أيلول/سبتمبر 2015، لم تكن جديدة. ففي فترة 1999-2000، استخدمت موسكو تكتيكات الحصار ضدّ غروزني خلال الحرب الشيشانية الثانية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية. وأثناء المفاوضات، تعهّدت بتأمين ممرّ آمن للمقاتلين الشيشان، ثم عمدت إلى قصف الطريق المؤدية إلى خارج المدينة وزرع الألغام فيها. وقد دمّرت القوات الروسية العاصمة غروزني، بما في ذلك بنيتها التحتية الإنسانية والمدنية. وفيما تُعتبر خطوات روسيا في أوكرانيا جزءًا من قاموسها السوري، عُرفت المقاربة التي طبّقتها موسكو في سورية عمومًا باستراتيجية غروزني.

دعمت موسكو نظام الرئيس السوري بشار الأسد منذ أولى مراحل الصراع السوري. وساعدته على المستوى الدبلوماسي، أولًا من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به لوقف مشروع قرار حول سورية في العام 2011، ثم من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية للنظام ومساعدته في عملية صنع القرار خلال مختلف فصول الصراع السوري. وفي العام 2013، حين شنّ النظام هجومًا بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في شرق الغوطة، ما أسفر عن مقتل حوالى 1,500 شخص، متجاوزًا بذلك الخط الأحمر الذي حدّده الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، وافقت روسيا على التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة عن طريق التفاوض. وأظهر غياب الرد الصارم من جانب الدول الغربية أنها غير مستعدّة للتدخل، حتى بعد انتهاك القوانين والمعايير الدولية.

في أوكرانيا، أدّى هذا التقاعس تاريخيًا إلى جملة من التداعيات. ففي العام 2014، بعد أن شهدت أوكرانيا احتجاجات الميدان الأوروبي التي تخلّتها الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا، ردّت موسكو عبر ضم القرم ثم احتلال شرق أوكرانيا، حيث لا تزال القوات الروسية منتشرة حتى اليوم. صحيحٌ أن الدول الغربية فرضت عقوبات اقتصادية على روسيا، إلا أن عدم اتّخاذ إجراءات أكثر صرامة مهّد الطريق أمام التدخل العسكري الروسي في سورية من أجل إبقاء الأسد في الحكم وضمان المصالح الروسية في دول المشرق، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى ميناء طرطوس. وقد لجأت روسيا إلى تكتيكات عسكرية ودبلوماسية وإلى حملات التضليل الإعلامي في سورية، وطبّقت الكثير منها خلال الأسبوعَين الأولَين من غزوها المستمر لأوكرانيا. يشير الرد الدولي إلى أن المجتمع الدولي تعلّم بعض الدروس، لكن ثمة المزيد من العبر التي يمكنه استخلاصها.

تختلف أوكرانيا عن سورية من نواحٍ عدة. فلدى أوكرانيا حكومة فعّالة لا تزال تسيطر على معظم أراضي البلاد، وتحارب قوة احتلال وتحظى بدعم كبير من حلفائها. كذلك، تحتل أوكرانيا موقعًا مختلفًا في علاقتها مع روسيا وهي ملمّة تاريخيًا باستراتيجيات موسكو، ولا تفترض وجود حسن نية من الجانب الروسي. وقد أعطاها هذا الأمر أفضلية في المفاوضات مقارنةً مع الجهات الخارجية التي حاولت التفاوض مع موسكو في سورية. لذا، سيكون من الضروري البناء على المقاربة الأوكرانية، إلى جانب تطبيق الدروس المستفادة في سورية، إذا ما أرادت الجهات المعارِضة للخطوات الروسية في أوكرانيا إنهاء الحرب.

التكتيكات الروسية في الصراع السوري

طبّقت روسيا في سورية مزيجًا من الإجراءات من أجل تحقيق أهدافها، بما في ذلك فرض الحصار، والتلاعب بالمساعدات الإنسانية، وممارسة القوة العسكرية، وتجاهل القانون الدولي الإنساني، واستغلال المسار الدبلوماسي من أجل كسب الوقت اللازم لتحقيق أهدافها، واستخدام التضليل الإعلامي والترويج للأخبار الكاذبة.

لم تبتكر روسيا تكتيكات الحصار في سورية، بل ورثتها. فحين بدأ انخراط القوات العسكرية الروسية في الصراع، كان الشمال السوري قد أصبح خاضعًا لسيطرة مزيجٍ متنوّع من المجموعات المسلحة غير الحكومية. كانت المناطق الواقعة في وسط البلاد وجنوبها تحت سيطرة الحكومة، مع وجود مجموعة بارزة من الجيوب الخاضعة لسيطرة المعارضة. أُخضعت هذه الجيوب من خلال اتفاقيات الهدنة المحلية

وتكتيكات الحصار بدرجات متفاوتة، بيد أنها بقيت تحت سيطرة المعارضة نظرًا إلى أن القوات التابعة للحكومة السورية لم تملك العدد الكافي من العناصر لخوض معارك على هذا الكمّ من الجبهات في الوقت نفسه. بدأ سعي النظام إلى حرمان خصومه من المساعدات في مراحل مبكرة من الصراع، وشهد الكثير من الحصارات تعزيز خطوط التهريب عبر الأنفاق والحواجز، والتي تم التسامح معها أحيانًا لأنها سمحت لمجنّدي الجيش السوري بتلقّي الرشاوى المكمِّلة لأجورهم، وسمحت للمتنفّعين من الحرب المرتبطين بالنظام بجني الأموال. وفي آب/أغسطس 2016، أصبحت داريا أولى المدن المحاصرة الواقعة في ريف دمشق التي سقطت عقِب التدخل الروسي، بعد أن كانت خاضعة لسيطرة المعارضة. فقد أوقفت القوات الحكومية، بدعم عسكري روسي، أنفاق الإمدادات وشنّت حملة قصف عسكري شرسة استهدفت المستشفى الوحيد في المنطقة، ما تسبّب بإغلاقه. وفي غضون أيام، تم إجلاء السكان قسرًا على متن الباصات الخضراء التي أصبحت ذائعة الصيت. وتكرّر هذا الأسلوب مرارًا خلال المرحلة اللاحقة.

وقد انطلقت مفاوضات عالية المخاطر اختلفت مدّتها ونطاقها، لضمان وصول المساعدات أو حدوث عمليات إجلاء أو وقف إطلاق النار. في الأماكن التي سعت فيها روسيا وحلفاؤها إلى تحقيق انتصار عسكري وسياسي، لم يرضوا بأقل من ذلك. ولم يتم التوصل إلى نتيجة مغايرة إلا حين أُرغِموا على التخلّي عن أهدافهم التوسعية الكبرى. وخير مثال على ذلك محافظة إدلب، حيث دفع الانخراط التركي روسيا إلى تغيير حساباتها الاستراتيجية، ما أدّى إلى اتفاقية هدنة بين الدولتَين فرضت حالة من الهدوء النسبي في الخطوط الأمامية على مدى سنتَين. مع ذلك، يبقى الأمل ضئيلًا بإمكانية التفاوض من أجل تحقيق عملية وقف إطلاق النار على المستوى الوطني في سورية.

علاوةً على ذلك، انخرطت روسيا في مفاوضات دبلوماسية أخرى، مستخدمةً في أغلب الأحيان هذه العمليات للم ماطلة وكسب الوقت، من دون الرغبة في المشاركة فيها بحسن نيّة. بدلًا من ذلك، تمّ استخدام المفاوضات تكتيكيًا لصرف الانتباه عما كان يحدث على أرض الواقع، وإنكار الادّعاءات بارتكاب روسيا جرائم حرب وغيرها من الأعمال المشينة، وتأخير حلّ الصراع، وإبعاد اللوم عنها. مع ذلك، اعتبر البعض في المجتمع الدولي أن المشاركة الروسية في المساعي الدبلوماسية تعكس صورة مفادها أن موسكو تتصرّف بعقلانية وتبدي حسن نية ورغبة في التوصّل إلى تسوية. صحيحٌ أن هذه المشاركة منحت روسيا شرعية قيّمة، إلا أنها عجزت في أغلب الأحيان عن إبرام اتفاقيات أو عن تطبيق نتائجها.

وحتى حين امتثل المسؤولون الروس لاتفاقيات وقف إطلاق النار الرفيعة المستوى من خلال قرار مجلس الأمن الدولي، على غرار الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه خلال الحملة العسكرية على الغوطة الشرقية في العام 2018، أعلنوا أنهم لن ينفذّوها إلّا بعد موافقة الأطراف على الشروط المحددة. وبعدئذٍ، أعلنوا عن فتح ممرات إنسانية من جانب واحد، في ظل ظروف جعلتها فعليًا غير صالحة للاستخدام. وكانوا يسعون تحت الطاولة إلى فرض الاستسلام عسكريًا. وفي غضون أسابيع، حققوا هدفهم هذا ولم يُطبَّق قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار.

وقد تمّ اللجوء إلى استراتيجية مماثلة لضمان السيطرة الكاملة على المساعدات الإنسانية، سواء داخل المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وروسيا أو خارجها. فمنذ بداية الصراع، رفض نظام الأسد السماح بوصول المساعدات إلى معارضيه. وفي العام 2014، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2165 بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى المناطق الواقعة شمال غرب سورية وشمال شرقها والخاضعة لسيطرة المتمردين. كذلك، عمدت روسيا إلى التلاعب بعملية تجديد هذا القرار التي تتمّ سنويًا ، من أجل إغلاق المعابر الحدودية عندما كان ذلك مناسبًا لها، بينما هدّدت بإغلاق معابر أخرى ما لم تنتزع هي وحلفاؤها مجموعة من التنازلات.

أدّى فشل المجتمع الدولي في التصدّي بشكل ملائم للانتهاكات المنتظمة والواضحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي في سورية، والتي تجلّت على شكل هجمات استهدفت المستشفيات والمدارس والمدنيين ، فضلًا عن النزوح القسري، إلى تشجيع موسكو أكثر نظرًا إلى استمرار

حالة الإفلات من العقاب. فمع أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة ، ومعها عشرات المجموعات المعنية بحقوق الإنسان، وثّقت جرائم الحرب المُرتكبة منذ بداية الصراع السوري، لم تُنفَّذ أي آلية مساءلة على المستوى الرفيع لغاية الآن. وبعد سنوات من الهجمات الموثّقة التي استهدفت المستشفيات، تمّ إنشاء مجلس التحقيق التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتحقيق في الهجمات على المستشفيات ، والذي أصدر في العام 2020 توصيات متواضعة تركّزت على نظام الإخطار الإنساني ليس إلا. كذلك، ثمّة آليات مساءلة جديدة وأكثر فعالية مخصّصة للاستفادة من كل فرصة متاحة لتحقيق العدالة، لكنها تركّز في الدرجة الأولى على أفراد داخل نظام الأسد من دون التطرّق إلى التدخّل الروسي. ولم يصدر أي تنديد دولي يُعتد به للانتهاكات الروسية الموثّقة.

إضافةً إلى ذلك، لم تتوانَ روسيا ونظام الأسد عن استخدام تقنيات التضليل الإعلامي وتلفيق المعلومات منذ بداية الصراع السوري، لطمس أفظع ارتكاباتهما في سورية. ومن الأمثلة على ذلك قيام روسيا بالترويج لمواقف الأم أغنيس ، وهي راهبة لبنانية من دير القديس يعقوب المقطّع في سورية، أبدت شكوكًا حيال استهداف الغوطة الشرقية بالأسلحة الكيميائية في العام 2013. وردًّا على هذه الهجمات، صوّت البرلمانيون في المملكة المتحدة ضدّ التدخل في سورية للرد على هذا الهجوم، ولم يُطرح خيار استخدام القوة العسكرية حتى للتصويت في الكونغرس الأميركي. بدلًا من ذلك، أُحيل ملف الهجوم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، ما أطلق عملية يتعيّن على سورية بموجبها الإعلان عن حجم ترسانة أسلحتها الكيميائية وتفكيكها، وهو أمر لم تفعله دمشق بعد. وقد أتاحت أحداث لاحقة المزيد من الفرص لنشر معلومات مضلّلة ومغلوطة لاقت صدى في وسائل إعلام هامشية في الدول الغربية.

لقد اكتسبت حملة التضليل الروسية زخمًا أكبر بعد تدخلها في سورية، إذ عمدت قناة RT روسيا اليوم سابقًا) المؤيدة للكرملين، وشبكات البوت نت (botnet) المتخصصة في تنفيذ هجمات إلكترونية، ومواقع الأخبار الزائفة على ما يبدو، إلى الترويج لبعض الأصوات المحلية، مثل مواقف الأم أغنيس، لصنع حالة من الإجماع الواسع النطاق حول سردية النظام السوري لمسار الأحداث، الأمر الذي ساهم في إضعاف الاستجابات الدولية للصراع. فكلما ازداد فقدان الثقة بالسرديات الرسمية في الدول التي لديها مصالح في سورية، تراجع نطاق التدخل المحتمَل. وفي نهاية المطاف، باتت أولويات الدول المناهضة للأسد سابقًا تتمثّل في احتواء الوضع وإرساء الاستقرار في البلاد، ما ساعد روسيا على البدء بتسهيل عملية تطبيع العلاقات مع نظام الأسد ، وبالتالي تعزيز مكاسب كلٍّ من النظام وموسكو، وربما التخفيف من حدّة المخاطر والتقليل من التكاليف التي تكبّدتها روسيا في سورية.

لقد نجحت روسيا والنظام السوري في إخضاع خصومهما عسكريًا، بمن فيهم السكان المدنيين، وفي السيطرة على شبكة واسعة من المساعدات، وزرع الشكوك حول حادثة تُعتبر من أسوأ انتهاكات القانون الدولي، واستخدما ذلك ليس فقط لتجنّب الخضوع للمساءلة والمحاسبة فحسب، بل أيضًا لتوطيد حكم الأسد ومكاسب موسكو. وأدّى ذلك إلى تقويض القوانين والأعراف الدولية في سياق دبلوماسي دولي يزداد تعقيدًا. وهذا هو تحديدًا السياق الأوسع الذي انطلق فيه الغزو الروسي لأوكرانيا.

تطبيق الدروس المستقاة من سورية في السياق الأوكراني

انتهجت روسيا في أوكرانيا عددًا كبيرًا من السياسات التي تبنّتها في سورية، ما يسمح بتقييم تكتيكاتها واتّخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. لقد فرضت موسكو حصارًا في أوكرانيا للغرض نفسه كما في سورية، وهو إرغامها على الاستسلام. وانطوى هذا النهج على منع وصول المساعدات والسلع الأساسية، وقصف البنية التحتية الإنسانية واستهداف المدنيين، وفتح ممرات محفوفة بالمخاطر لإجلاء أعداد محدودة فقط من الأشخاص، ودفع السكان إلى النزوح. وفي الكثير من الحالات، كان هدف موسكو هو فرض الاستسلام، كما في الحملة الوحشية التي شنّتها على مدينة ماريوبول.

وفي أماكن أخرى، كما في كييف، كان فرض الاستسلام هو الطموح الأساسي، لكن المسؤولين الروس عكسوا مسارهم لأن قواتهم كانت مرهقة وقليلة الاستعداد ، وليس بسبب نجاح المفاوضات. مع ذلك، استخدمت روسيا الانسحابات لمحاولة تعزيز موقعها الدبلوماسي على الصعيد الدولي. صحيحٌ أنها انسحبت من كييف ومناطق أخرى وأعادت تنظيم قواتها لتحقيق أهدافها الخاصة، إلا أنها سارعت إلى تصوير ذلك على أنه تنفيذ للتفاهم التي تمّ التوصل إليها خلال المفاوضات مع أوكرانيا في أنقرة . وبعد ذلك، أعلن القادة الروس بشكل شبه تلقائي أن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود وأكملوا سعيهم إلى تحقيق طموحاتهم في شرق أوكرانيا . واقع الحال أنهم حاولوا استغلال المسار الدبلوماسي للحصول على تأييد في صفوف الدول التي كانت تعارض غزوهم أو تشكّك به.

علاوةً على ذلك، سعت روسيا في البداية إلى تعزيز سيطرتها على طرق إيصال المساعدات الإنسانية من خلال قرار مجلس الأمن الدولي الذي ربط جميع المساعدات بعملية تنسيق تقودها الأمم المتحدة . لكن نظرًا إلى الاحتياجات الإنسانية الهائلة الناجمة عن الغزو وديناميكيات السيطرة في أوكرانيا، من الأجدى أن تتولى الحكومة الأوكرانية مهمة تأمين الممرات اللازمة لإيصال مساعدات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. وقد أعلن المسؤولون الروس من جانب واحد عن فتح ممرات لإجلاء السكان وفرضوا شروطًا غير مقبولة، مثل ترحيل الأشخاص إلى مخيمات فرز في روسيا . وفي أحيان أخرى، سمحت موسكو بمرور محدود للمدنيين، لكنها منعت دخول السلع الأساسية . وحيثما أمكن، استخدمت نفوذها للسيطرة على المساعدات أو حرمان السكان منها، من أجل تعزيز أهدافها العسكرية والسياسية.

خلال الأسابيع الأولى من النزاع، قصفت روسيا عشرات المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ، محاكيةً بذلك التكتيكات المستخدمة في سورية. ولا يزال الكرملين يحاول نشر معلومات مضلّلة ومغلوطة حول هذه الهجمات، مع العلم أن بيئة المعلومات الأكثر انفتاحًا في أوكرانيا تعمل على التصدّي لهذه المحاولات. ولجأت موسكو إلى المراوغة بشأن أسباب قصفها مستشفى للتوليد فضلًا عن مسرح يحتمي فيه المدنيون في ماريوبول ، وحاولت صرف الانتباه عن هذه الجرائم والتملّص من المسؤولية. وظهرت صور القتل الجماعي للمدنيين من بوتشا بعد انسحاب القوات الروسية ، لكن روسيا نسجت نسختها الخاصة من الأحداث على وقع تصاعد وتيرة الإدانات. وسمح لها ذلك مرة أخرى بحشد بعض الدعم، أو تجنّب إثارة استنكار بعض الدول التي تهرّبت من اتخاذ مواقف حازمة بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا. وركّزت حملات التضليل الروسية بشكل كبير على دول غير غربية كالهند والصين . ومن المرجّح أن يكون لهذا تأثير أكبر فيما تتوالى فصول النزاع وتتراجع التغطية الإعلامية الشاملة، ما يساعد موسكو في كسب (أو الحفاظ على) الأهمية والتعاطف في أوساط دول أخرى غير تلك التي تدعم أوكرانيا. يُشار إلى أن الحملة الإعلامية الشرسة التي دعمتها روسيا وزعمت وجود مختبرات بيولوجية مدعومة أميركيًا في أوكرانيا ، فشلت في اكتساب زخم واسع النطاق في وسائل الإعلام الغربية. لكن موسكو تمكنت مع ذلك من إثارة حالة من التشكيك لدى بعض الوسائل الإعلامية والأفرقاء السياسيين .

ولعلّ أهم درس يمكن استخلاصه من سورية واستخدامه في مواجهة النهج الروسي يتمثّل في ضرورة تغيير حسابات روسيا من أجل تغيير مسار النزاع. في سورية، خشيت معظم الدول الغربية من أن الانخراط أو الدعم العسكري الهادف لن يؤدي سوى إلى التصعيد. لكن عندما استخدمت تركيا الوسائل العسكرية لصدّ تجاوزات النظام السوري في محافظة إدلب خلال الهجوم الأخير في شباط/فبراير 2020، لم يسهم ذلك في اندلاع حرب عالمية ثالثة، بل ساهم في بلوغ اتفاقات هدنة محلية كانت من بين الأنجح في كل فصول الصراع.

وتمّ تكرار هذا السيناريو في أوكرانيا أيضًا، حيث كانت المقاومة العسكرية ضدّ القوات المسلحة الروسية فعّالة على نحو مفاجئ. وبدلًا من أن تنجح روسيا في الاستيلاء على البلاد بشكل سريع كما كان متوقعًا، سحبت موسكو قواتها من مناطق عدّة في البلاد ، أقلّه لحين. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية تقدّم دعمًا عسكريًا كبيرًا للقوات الأوكرانية. وسيشكّل الاستمرار في هذا النهج، طالما أنه ضروري، أحد أبرز الاختلافات

بين الصراعَين الأوكراني والسوري. وقد ثَبُت أن هذا العامل مهم في إعادة ضبط روسيا لطموحاتها في النزاع، وسيكون حاسمًا أيضًا من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عن طريق التفاوض.

كذلك، تمّ فرض عقوبات اقتصادية على روسيا بطريقة أكثر صرامة مما كان عليه الحال بعد تدخّلها في سورية. ويبدو أن تدابير محدّدة مثل إخراج روسيا من نظام سويفت المصرفي الدولي، قد تمّ تصميمها لتغيير تقييم موسكو لخياراتها، بدلًا من مجرد معاقبة المشاركين مباشرةً في العمليات الحربية أو تحذيرهم. وتُعتبر العقوبات التكتيكية مهمة أيضًا، مثل التوقف المؤقت الذي طلبته أوكرانيا بشأن استهداف الولايات المتحدة الأوليغارشي الروسي رومان أبراموفيتش الذي شارك في محادثات السلام في تركيا. ومن شأن العقوبات الموجّهة، حيثما أمكن، أن تؤدي إلى استجابة سياسية محددة قد تساعد، إلى جانب الدبلوماسية، في تغيير سلوك روسيا وتعزيز احتمال التوصل حلّ مستدام للصراع عن طريق التفاوض.

إضافةً إلى تهيئة الظروف التي تدفع روسيا إلى إعادة ضبط تكتيكاتها، على الدبلوماسية في أوكرانيا أن تكون أكثر نشاطًا وصرامةً وتعقيدًا من النهج الذي اتُّبع في سورية. ولا يمكن لأوكرانيا وداعميها أن يأملوا في الاستمرار بعزل روسيا، والتفاوض بشأن الممرات المحلية للدخول ووقف إطلاق النار، والتوصل إلى حلّ دبلوماسي للصراع، وقلب المسار الذي بدأ في سورية، وصون القانون والأعراف الدولية من جديد، إلّا من خلال بذل جهود دبلوماسية منسّقة على مستويات عدّة، بدءًا من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ووصولًا إلى الشركاء في المستويات الأدنى. انطلق المسار الدبلوماسي على المستوى الرفيع بقوة. فقد ركّزت الجهود الغربية في بداية الغزو على تجريد روسيا من الدعم الدبلوماسي، وعزلها دوليًا. وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققه هذا المسار في بادئ الأمر، أصبح أقل وطأةً مع مرور الوقت. وخير دليل على ذلك تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 نيسان/أبريل على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان ، إذ صوّتت ثلاث وتسعون دولة لصالح القرار، فيما صوّتت أربع وعشرون دولة ضدّه، وامتنعت ثمانٍ وخمسون دولة عن التصويت. وشكّل هذا تغييرًا ملحوظًا مقارنةً مع تصويت 141 دولة لصالح قرار الجمعية العامة في آذار/مارس الذي طالب بانسحاب روسيا غير المشروط من أوكرانيا ، إذ صوتت خمس دول ضدّه وامتنعت خمس وثلاثون دولة عن التصويت. وفيما تتوالى انتكاسات روسيا التي خسرت الانتخابات في أربع لجان تابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل، يشير تراجع الدعم في التصويت الخاص بمجلس حقوق الإنسان إلى أن استراتيجية العزل ستتطلب تحفيزًا لتستمر في المدى الطويل.

ولتحقيق ذلك، لا بدّ من الاستفادة من بعض الدروس السورية. تشهد أوكرانيا راهنًا عددًا كبيرًا من التحقيقات في قضايا تتعلّق بحقوق الإنسان وجرائم الحرب. لكن إن دلّت الحرب السورية على شيء فإنما تدلّ على أن المساءلة هي مشروع طويل الأمد سيُخلّف على الأرجح نتائج غير مرضية. لذلك، يمكن إيجاد استخدامات أكثر إلحاحًا للمعلومات التي يتم جمعها في إطار هذه المساعي، على غرار مكافحة حملات التضليل الروسية وتعزيز الجهود الدبلوماسية. فمن شأن توثيق الجرائم بشكل سريع ولا لبس فيه، ونشر المعلومات على نطاق واسع لكسب ورقة ضغط دبلوماسية مهمة أن يساهما في الحدّ من تأثير المعلومات المضللة الروسية، وتقويض جهود موسكو الرامية إلى إنكار أفعالها وإبعاد اللوم عنها.

لقد راوحت المفاوضات حول أوكرانيا مكانها حتى تاريخ كتابة هذا المقال. وفيما من المستبعد أن تنخرط روسيا بشكل فعّال مع القادة الأوكرانيين قبل أن تتمكن من إبرام اتفاق يرضيها، من المهم جدًّا السعي إلى إبرام تسوية للصراع عن طريق التفاوض، والاستفادة من جميع الفرص المتاحة. ولا بدّ من ممارسة الدبلوماسية النشطة على مستوى محلي أكثر، إذ من الضروري معالجة مسائل مثل إيصال المساعدات الإنسانية، وعمليات الإجلاء، والممرات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال أنظمة الإخطار الإنساني. ويتعيّن على أوكرانيا وداعميها،

خلال مراحل المفاوضات كافة، تسليط الضوء على المرات التي تتصرف فيها روسيا بسوء نية لمنعها من تحقيق أهدافها الدبلوماسية والحفاظ على تحالفاتها السياسية والاقتصادية. هذا الهدف دونه صعوبات جمّة، وتمّ التعامل معه بشكل سيئ في سورية، ما خلّف نتائج صبّت في مصلحة روسيا والنظام السوري.

وينبغي على الدول الداعمة لأوكرانيا تعزيز الدبلوماسية الرفيعة المستوى باستراتيجية قوية ومتكاملة. ويبدأ ذلك بضمان عدم تسرّب لغة قد تكون شائنة في قرارات مجلس الأمن الدولي، والحرص على ألّا تقوّض مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية في موسكو حوارات أوكرانيا الخاصة، فيما تقدّم فيه الدول المؤيدة لها إما الدعم الفني لهذه الجهود عند الحاجة أو الدعم السياسي والدبلوماسي عندما يتطلّب الأمر تصعيدًا. ومن شأن توفير الدعم المادي والاستراتيجي للبلاد عبر نهج متكامل أن يساعد أيضًا، من خلال الربط بين الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري والإنساني وبين تحقيق المساءلة والاستقرار، بدلًا من السماح لكلٍّ مكوّن منها بالعمل بمعزل عن الآخر. في سورية، لم تحظَ المعارضة سوى بدعم عسكري وتوجيه استراتيجي ضئيل، لكن في أوكرانيا، قد يساعد هذا الدعم على تحقيق أهداف عسكرية والحفاظ على خطوط الإمداد الإنسانية وطرق إيصال المساعدات للسماح بحماية المدنيين من خلال الاستعداد لحصار محتمل قد يكون مدمرًا في كييف ومدن أخرى، أو الحؤول دون حصوله. فمن خلال هذه الإجراءات، قد تصبح حماية المدنيين ممكنة، على أن تتوفّر جهود التوثيق والمساءلة عندما يفشل ذلك بدلًا من أن تكون أداة أساسية، كما رأينا في سورية.

ويُعتبر إعداد العاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية لاستهداف روسي حتمي، وفي الوقت نفسه ضمان قدرة العمليات الإنسانية على توقّع الاحتياجات والاستجابة لها، أمرَين أساسيَّن في إنقاذ أرواح المدنيين قبل الحصار وخلاله وبعد انتهائه. في هذا السياق، تستطيع الجهات الفاعلة في سورية أن تقدّم دروسًا عدّة، بدءًا من التدريب العملي على التعامل مع الضربات المزدوج ة، ووصولًا إلى تقديم المشورة بشأن الحاجة إلى مراكز متكاملة لتحقيق الاستقرار تدمج مصادر التمويل المرنة مع الأنشطة الإنسانية بحيث يمكن تخزين السلع مسبقًا قبل أي حصار محتمل. علاوةً على ذلك، قد يساهم ضمان تبنّي أنظمة الإخطار الإنساني في أوكرانيا جميع التوصيات والدروس المقدّمة من مجلس التحقيق التابع لمجلس الأمن الدولي حول الهجمات التي استهدفت المستشفيات في سورية، وقيام الدول بإيجاد طرق لمعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال الإدانة الدبلوماسية أو غير ذلك، في الحفاظ على الثقة بالأنظمة الإنسانية وبأهمية القانون الإنساني على المدى الطويل.

صحيحٌ أن بعض تكتيكات روسيا في أوكرانيا مشابهة لتلك التي استُخدمت في سورية، إلا أن ردود الفعل عليها كانت مختلفة بشكل كبير في بعض الأماكن. ويُعتبر العمل على توسيع هذا النهج من خلال تبنّي الدروس المُستخلصة بشقّ الأنفس في سورية، بدلًا من إعادة تعلّمها من جديد، ضروريًا للتخفيف من وطأة أسوأ تداعيات النزاع الأوكراني وإنقاذ حياة المدنيين الذين، شأنهم شأن ملايين السوريين، لم يطلبوا أبدًا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يشنّ الحرب عليهم.

المصدر: كارنيغي

تصاعد الضربات الإسرائيلية لإيران وتل أبيب تتحدث عن تحالف للدفاع الجوي بقيادة أميركية

وول ستريت جورنال

(اللغة الإنجليزية) 20 حزيران 2022

نص المقال: كشفت "وول ستريت جورنال" اليوم الاثنين أن إسرائيل كثفت عملياتها ضد المنشآت النووية والصاروخية وبرامج الطائرات المسيرة الإيرانية، في حين أعلنت إسرائيل أنها بصدد بناء تحالف للدفاع الجوي بقيادة أميركية.

فقد قالت الصحيفة الأميركية إن إسرائيل صعدت حملة هجماتها عبر استخدام طائرات مسيرة صغيرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية.

وأضافت أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على إيران جزء من إستراتيجية جديدة سميت "عقيدة الأخطبوط." وتابعت أن إستراتيجية رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت تهدف لنقل المعركة ضد طهران إلى داخل الأراضي الإيرانية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل شنت أكثر من 400 غارة ضد إيران وحلفائها في سوريا منذ عام 2017. وخلال السنوات الماضية تعرضت منشآت نووية إيرانية -بينها منشأة نطنز- وأخرى للتصنيع العسكري لحوادث اتهمت طهران تل أبيب بالوقوف وراءها، كما اتهمتها باغتيال عدد من العلماء الإيرانيين في البرامج النووية والصاروخية.

تحالف للدفاع الجوي

في هذه الأثناء، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس اليوم أنهم بصدد بناء تحالف للدفاع الجوي في الشرق الأوسط بقيادة أميركية للتصدي لما سماها تهديدات إيران ودول أخرى في المنطقة. وقال غانتس إن إسرائيل سجلت عدة نجاحات الأشهر الأخيرة في "تسخير العالم لمحاربة إيران" ومن ذلك إبقاء الحرس الثوري الإيراني على قائمة "المنظمات الإرهابية" وترك الملفات مفتوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكشف المسؤول الإسرائيلي على أن رئيس هيئة الأمن القومي الإسرائيلي قام بزيارة دبلوماسية للأردن نيابة عنه.

كما ذكر أن بلاده تمكنت بمشاركة قوات الأمن التركية من إلقاء القبض على مجموعة حاولت شن هجمات ضد إسرائيليين في تركيا.

وفي طهران، قال المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية أبو الفضل شكرجي اليوم إن تحركات إسرائيل وبعض الدول الخليجية نابعة من "يأس الكيان الصهيوني وعجزه."

وأضاف شكرجي أن تحليق طائرات "بي-52 (B-52) "الأميركية برفقة المقاتلات الإسرائيلية مجرد استعراض.

وحذر المتحدث العسكري الإيراني من أن أي خطأ إستراتيجي تقترفه الولايات المتحدة سيقابل برد قوي أخطر مما تلقته سابقا، وفق تعبيره.

قال قائد القوات البحرية في الجيش الايراني الادميرال شهرام إيراني، إن التعاون الاقليمي يعتبر من أركان تعزيز الأمن في المنطقة، وإن على الدول كافة أن تساعد في تعزيز مستوى الأمن الإقليمي.

وأضاف -في تصريح له- أن المنطقة آمنة ومستقرة بسبب حضور القوات الإيرانية، ولا حاجة لحضور العناصر الأجنبية لتحقيق الأمن، حسب تعبيره.

وأكد أن من سماهم "الأعداء" لم ينجحوا في تحقيق أهدافهم في المياه الإقليمية الإيرانية، ولم يعد لهم حضور لافت في المنطقة. والسبت، أجرى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان اتصالا مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، حيث قال عبد اللهيان إن وجود إسرائيل في المنطقة يزعزع الأمن، بينما أكد نظيره الإماراتي أن بلاده لن تسمح لأي طرف بالانطلاق منها ضد دول الجوار.

رد كبير

وفي موضوع آخر، قال غانتس اليوم إن أي مساس بإسرائيليين سيقود إلى رد كبير في أماكن مختلفة وبطرق مختلفة.

وأضاف غانتس -خلال مساءلة أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بشأن تهديدات إيرانية محتملة لأهداف إسرائيلية في تركيا- أن إسرائيل تتواصل مع المؤسسات التركية ذات الصلة بشأن التهديدات الإيرانية ضد الإسرائيليين.

وفي مقابلة مع القناة-12 الإسرائيلية، ذكر غانتس أنه يقترح على الإيرانيين عدم اتخاذ أي خطوة بهذا الصدد.

في هذه الأثناء، قال مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد إنه يعتزم التوجه إلى تركيا الخميس المقبل، حيث سيلتقي نظيره التركي مولود جاويش أوغلو الذي زار تل أبيب الشهر الماضي. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية أن الزيارة ستتناول التعاون الأمني مع أنقرة في إحباط هجمات كانت تخطط لاستهداف سياح إسرائيليين في تركيا.

المصدر: وول ستريت جورنال (نقلاً عن الجزيرة)

تنظيم «القاعدة» و«هيئة تحرير الشام» ومستقبل الحركة الجهادية

معهد واشنطن

أناستازيا سميث, هارون ي. زيلين, ماثيو ليفيت

(اللغة الإنجليزية والعربية) 15 حزيران 2022

نص المقال: تناقش لجنة من كبار الباحثين والممارسين في مجال مكافحة الإرهاب الوجه المتطور للحركة الجهادية العالمية وسط التغيرات في موقف واشنطن تجاه مكافحة الإرهاب.

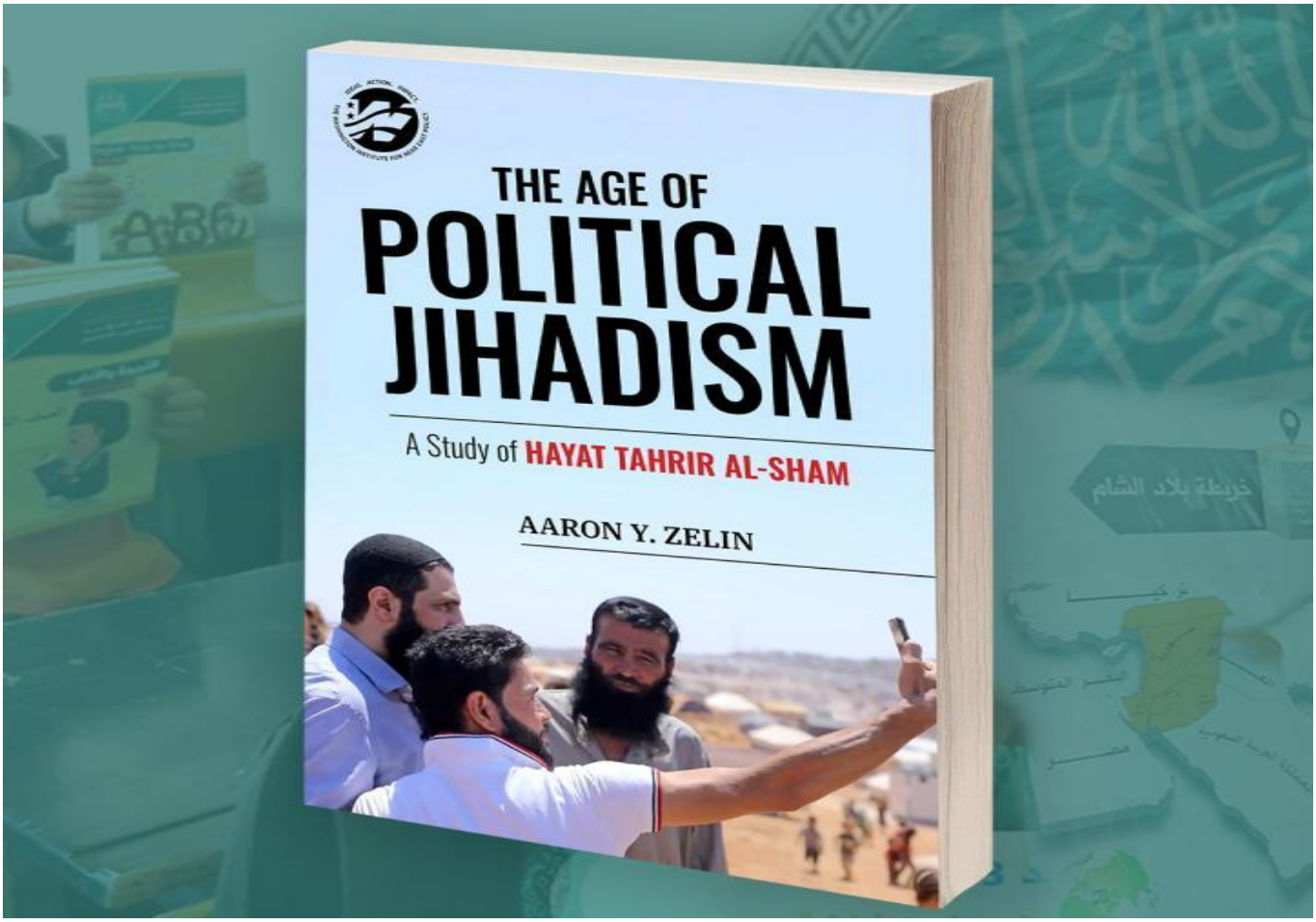

"في 9 حزيران/يونيو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع **أناستازيا سميث وهارون زيلين وماثيو ليفيت**. وسميث هي نائبة مسؤول المخابرات الوطنية الأمريكية لشؤون الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في "مجلس الاستخبارات الوطني". وزيلين هو "زميل ريتشارد

بورو" في المعهد ومؤلف دراسته الأخيرة "عصر الجهاد السياسي: دراسة في «هيئة تحرير الشام ."«وليفيت هو "زميل فرومر ويكسلر" في المعهد ومدير "برنامج راينهارد للاستخبارات ومكافحة الإرهاب". وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم."

أناستازيا سميث

منذ عام 2001، واصلَ تنظيم »القاعدة «تطوره من جماعة لها قاعدتها في أفغانستان وباكستان إلى شبكة عالمية من الجهات التابعة له وذات القواعد الإقليمية .وبالمثل، انتقلت سلطة التخطيط المركزية التي يتمتع بها "مركز تنظيم »القاعدة "«إلى فروعه الإقليمية، التي تستمر في الاستفادة من المساحات غير الخاضعة للحكم الكلي، لإحداث الفوضى وزيادة قوتها التنظيمية.

ولم يبقَ في "مركز التنظيم" سوى عدد قليل من أعضاء القيادة القديمة في تنظيم »القاعدة«، حيث تم استهداف العديد من زعمائها من قبل تدابير مكافحة الإرهاب الدولية. ولا يزال أيمن الظواهري، خليفة أسامة بن لادن كـ "أمير" التنظيم، متواجداً في جنوب آسيا وظهرَ عدة مرات في مصادر إعلامية عام 2021. ويقبع في إيران كل من سيف العدل، نائب أمير الجماعة، وعبد الرحمن المغربي، مديرها الإعلامي. ويواصل هؤلاء وغيرهم من القادة إظهار الوحدة التي يتسم بها هيكل القيادة في تنظيم »القاعدة «من خلال استخدام وسائل الإعلام والدعاية، مما يزيد من قوة التجنيد التي تتمتع بها الجماعة ويحافظ على صورتها. ويتعاون كبار القادة أيضاً مع زعماء إقليميين جُدد لا تُعرف أسماؤهم جيداً ولكنهم يتمتعون بسلطة كبيرة ضمن التسلسل الهرمي المركزي في التنظيم.

وتسمح هيكلية الفروع بصمود تنظيم »القاعدة «أمام التحديات المختلفة. فبينما تحقق الفروع الأقوى مثل »جماعة نصرة الإسلام والمسلمين «في منطقة الساحل و"حركة الشباب" في الصومال المكاسب، إلّا أنها تعوّض عن الخسائر الكبيرة التي تلحق بالفروع الأضعف في سوريا واليمن وجنوب شرق آسيا. ويواصل قادة تنظيم »القاعدة «أيضاً إشادتهم بقيادة حركة "طالبان "وهم مهتمون بشدة بالحفاظ على ملاذ آمن في أفغانستان .حتى أن تنظيم »القاعدة «صرّح علناً أنه لن يشن هجمات من داخل حدود البلاد من أجل الحفاظ على هذه العلاقة وتجنُّب النزاع مع الحكومة الجديدة.

وبشكلٍ عام، يواجه التنظيم نوعاً من المفاضلة بين الاعتراف الذي يحظى به بسبب نشاطه العابر للحدود، والذي يمكن أن يجذب انتباهاً وتهديداتٍ غير مرغوب فيها على صعيد مكافحة الإرهاب، وبين عملياته المحلية، التي تتجنب إلى حدٍ كبيرٍ التدقيق الدولي. ويأتي التهديد الأشد وقعاً الذي يشكله تنظيم »القاعدة «من فروعه الأقوى في غرب أفريقيا وشرقها، ذات القدرات المتفاوتة. وبالنظر إلى المستقبل، ستظل المنظمات الإرهابية العالمية تشكل تهديداً مترابطاً. إلا أن العوامل التي ستُساعد تنظيم »القاعدة «على الاستمرار في عملياته لفترة أطول من سواه -أي الوحدة بين قيادته، وجهاز إعلامي متماسك وجذاب - قد تصبح أكثر صعوبة مع استمرار السلطة المركزية لهذه الجماعة في تنويع خبراتها.

هارون واي زيلين

توفر حالة» هيئة تحرير الشام - «الفرع السابق لتنظيمي »القاعدة «و »الدولة الإسلامية في العراق - «التي تركز محلياً بشكل واضح على محافظة إدلب في شمال سوريا، عدسة جيدة يمكن من خلالها رؤية الاتجاه المستقبلي المحتمل للمنظمات الجهادية. ففي حزيران/يونيو 2018، بدأ قائد الجماعة أبو محمد الجولاني حملة عامة للتواصل مع المجتمعات المحلية في إدلب. ومنذ ذلك الحين، تحولت» هيئة تحرير الشام «من منظمة جهادية بحتة إلى هيكل حكم أولي يسيطر بنشاط على الأراضي ويحافظ عليها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية.

وعلى هذا النحو، وسّعت» هيئة تحرير الشام «حملات الدعوة التي أطلقتها في المنطقة، مما يعني التواصل على مستوى القاعدة الشعبية وتوفير الخدمات للسكان المحليين. وفي حين وسّعت المنظمات الجهادية الأخرى، مثل حركة "طالبان" و»جماعة نصرة الإسلام والمسلمين«، أنشطتها لتشمل الدبلوماسية الدولية والمفاوضات مع القوى الخارجية، إلّا أ، »هيئة تحرير الشام «ربما تكون قد قطعت شوطاً بعيداً في الانتقال من النزعة الجهادية السلفية التي تهيمن عليها النظرة الدينية إلى النزعة التي تتخذ اتجاهاً سياسياً أكبر. وبالتالي، لم يَعُد الجولاني زعيم لجماعة إرهابية أو فصيل متمرّد فحسب، بل أصبح رئيساً لنظام حكمٍ غير مكتمل أيضاً.

ويبدو أن هذا النهج يشمل التواصل مع الولايات المتحدة. فوفقاً للسفير جيمس جيفري، المبعوث الخاص السابق لواشنطن في كل من عملية التدخل في سوريا و"التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش»"، يُزعَم أن» هيئة تحرير الشام «استخدمت الاتصالات السرية من أجل بعث الرسالة التالية إلى المسؤولين الأمريكيين: "نريد أن نكون أصدقاءكم. نحن لسنا إرهابيين. نحارب الأسد فقط ...لا نشكل تهديداً لكم."

ويمكن لهذه التغييرات وغيرها أن تمهد الطريق لتعديل واقع تصنيف هذه الجماعة كتنظيم إرهابي بموجب القانونين الأمريكي والدولي. إلا أن هذه الخطوة لن تتحقق على الأرجح على المدى القريب بالنظر إلى أن »هيئة تحرير الشام «ما زالت تستوفي الشروط القانونية التي تستدعي تصنيفها كإرهابية. وما زال أعضاؤها متورطين في الاغتيالات، وعمليات إطلاق القذائف في المناطق المدنية)وإن كانت هذه العمليات أقل بكثير مما كانت تقوم به الجماعة في الماضي(، وقمع المتظاهرين، ودعم المنظمات الإرهابية الأخرى)مثل »حماس(«، والترويج للرسائل التاريخية لقيادة تنظيم »القاعدة «على الإنترنت.

ومع ذلك، أصبحت الآن قضية تصنيف» هيئة تحرير الشام «كمنظمة إرهابية أضعف بكثير من السابق حين كانت هذه الجماعة تشكل جزءاً من تنظيمي »القاعدة «و »الدولة الإسلامية في العراق .«وإذا استمرت في تقليل نشاطها العنيف والتوجه نحو الاعتدال بدلاً من ذلك، فقد يُعاد النظر في تصنيفها)تتم مراجعة الكيانات المدرجة في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية لـ "المنظمات الإرهابية الأجنبية" بمعدل مرة واحدة كل خمس سنوات .(ويقيناً، قد تستمر هذه الجماعة في مواجهة عقوبات أخرى بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان .ومع ذلك، يمكن للحكومة الأمريكية التفكير في استخدام اتصالاتها السرية مع تركيا لإشراك »هيئة تحرير الشام «في القضايا الأمنية والإنسانية -على افتراض أن الجماعة تفي بالشروط الرئيسية مثل تحسين وضعها في مجال حقوق الإنسان وفتح انتخابات مجالس الشورى المحلية لجميع السكان، بما في ذلك النساء.

وعلى نطاقٍ أوسع، قد تتم محاكاة تَحوّل» هيئة تحرير الشام «من منظمة جهادية بحتة إلى كيان سياسي، في أماكن أخرى ضمن الحركة الجهادية العالمية. فإذا كانت هذه الجماعات مستعدة للانخراط في الدبلوماسية والحكم بالإضافة إلى عمليات التمرد والإرهاب التي تقوم بها، فسيشكل ذلك تحدياً فريداً للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي تسعى إلى عزلها، أو ردعها، أو تدميرها. لذلك، قد يكون تطوير سياسة من أجل التعاطي مع هذه المنظمات مفيداً، حتى إذا قررت الولايات المتحدة في النهاية الحفاظ على نهج أمني كلي تجاهها.

ماثيو ليفيت

في أحدث تقييم سنوي للتهديدات أجراه مجتمع الاستخبارات الأمريكية، خلص إلى أن المنظمات الجهادية تمثّل تهديداً مستمراً في الشرق الأوسط وحول العالم. ومع أن الضغط المتواصل لمكافحة الإرهاب قد أضعف قدرات الهجوم الخارجية لتنظيمي »الدولة الإسلامية «و»القاعدة«، فلا يزال كلاهما يطمح إلى توجيه هجمات ضد الولايات المتحدة.

ويأتي التهديد الأساسي الذي يشكله تنظيم »القاعدة «من العمليات التي تقوم بها الجهات التابعة له، إلا أن التهديد الذي يشكله هذا التنظيم إلى حد بعيد لا يزال كبيراً. ويؤدي الانتشار الجغرافي لهذا التهديد بطرقٍ ما إلى صعوبة مواجهته. ويسمح التفويض المستمر للسلطة الحكومية

في مناطق حول العالم، ولا سيما في أفغانستان وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا، بتوسيع نفوذ بعض المنظمات مثل تنظيم »القاعدة «وبنائها ملاذات آمنة في الأماكن غير الخاضعة للحكم الكلي.

وتَحدث هذه التطورات في وقت يخضع فيه موقف الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لعملية إصلاح من أجل استيعاب حدوث تحول استراتيجي باتجاه المنافسة بين القوى العظمى. فبدلاً من اعتماد النموذج الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يمكّنه الشركاء لمكافحة الإرهاب في العالم، تركّز واشنطن حالياً بشكل أساسي على التهديدات التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية في الخارج. وتُعتبَر الآن مواجهة التهديدات الإقليمية الناشئة من مسؤولية الشركاء المحليين في المقام الأول، حيث تؤدي الولايات المتحدة دوراً تمكينياً عند الضرورة .ومع ذلك، لا يزال يُطلَب من مجتمع الاستخبارات الأمريكي تطوير مؤشرات وأنظمة تحذير كافية بالتوازي حتى مع إعادة توزيع ميزانياته وموارده على أولويات استراتيجية أخرى.

لذلك، من الضروري أن تواصل الولايات المتحدة تحسين نهجها العام من خلال إعادة تحقيق التوازن بين العمليات التكتيكية لمكافحة الإرهاب وجهودها الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أنشأت واشنطن بيروقراطية لمكافحة الإرهاب من أجل إدارة استجابتها للتهديد الذي يشكله تنظيم »القاعدة «وأمثاله، وتزويد هذه الاستجابة بالموارد وتفعيل نشاطها. وكان هذا الجهد ناجحاً بشكل ملحوظ من وجهة النظر التكتيكية، حيث تم إحباط الهجمات وتعطيل الشبكات الإرهابية. لكنه كان أقل نجاحاً بكثير من وجهة النظر الاستراتيجية، بالنظر إلى أن المزيد من الأشخاص الذين يتورطون حالياً في التطرف العنيف أصبح أكبر مما كان عليه في عام 2001، مما يشكل تهديداً إرهابياً أكثر تنوعاً وانتشاراً على الصعيد العالمي. ولمعالجة هذا التناقض، يجب أن لا تركز السياسة الأمريكية فقط على القضايا التكتيكية مثل مكافحة تنظيم »القاعدة «و»هيئة تحرير الشام«، بل أيضاً على الضرورة الاستراتيجية المتمثلة في الاستثمار بشكلٍ أكبر)وبسرعة أكبر بكثير (في الحكم الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد، وغيرها من الجهود الرامية إلى منع ممارسة العنف.

المصدر: معهد واشنطن

قائمة "الأمم المتحدة" للكيانات الإرهابية "غير المدرَجة في القائمة الموحدة"

معهد واشنطن

ماثيو ليفيت

(اللغة الإنجليزية والعربية) 12 حزيران 2022

نص المقال: نظرة عن كثب على الأفراد والجماعات الذين يجب أن تعتبرهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرشحين رئيسيين لقائمة "مجلس الأمن الدولي" للكيانات الإرهابية التي تشمل تنظيمَي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» وحركة "طالبان."

قدّم الأمين العام لـ"الأمم المتحدة" أنطونيو غوتيريش، في تقريره الأخير إلى "مجلس الأمن" حول التهديد الذي يشكله تنظيما «الدولة الإسلامية» و«القاعدة» والجماعات التابعة لهما على السلام الدولي، نظرة عامة على المستوى الاستراتيجي عن هذه الجماعات وعرَضَ التطورات الأخيرة في نطاق الجهود التي تبذلها "الأمم المتحدة"، من أجل دعم للدول الأعضاء في مكافحة هذه التهديدات. ويستند هذا التقرير إلى عمل "فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (العقوبات)" التابع لـ"الأمم المتحدة"، وهو كالعادة موضوعي ومليء بالبيانات المفيدة. ويقسّم

التقرير تحليله وفقاً للمناطق ويحلل التهديد المتطور الذي يشكله تنظيما »القاعدة «و»الدولة الإسلامية «والجماعات المرتبطة بهما والدور الذي يلعبه قادتهم والجهات الفاعلة الأخرى في المشهد الإرهابي. وعلى نحو مماثل، تحلل سلسلة تقارير مشابهة بل منفصلة، نُشر أحدثها في أيار/مايو 2022، حركة "طالبان" والكيانات المرتبطة بها التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان. ويُدرَج الأفراد والجماعات الذين يستوفون معايير التعاون مع هذه الكيانات أو تقديم الدعم لها أو تلقي الدعم منها ضمن" القائمة الموحدة لمجلس الأمن الدولي" ويخضعون لتجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة.

لكن تقارير تنظيمَي »القاعدة«/«الدولة الإسلامية «وحركة "طالبان" (المشار إليها فيما يلي بـ"التقارير") لها القدر نفسه من الأهمية لما لا تتضمنه، وعلى وجه التحديد إشارتها، وفقاً لممارسات "الأمم المتحدة"، إلى العناصر الإرهابية التي تستدعي ذكرها في التقارير ولكن لم يتم تضمينها في قائمة تصنيف الإرهابيين الخاصة بـ"مجلس الأمن الدولي". ويتألف هؤلاء العناصر "غير المدرجين في القائمة" من 38 شخصاً و16 مجموعة، ويشكلون على الرغم من عدم تجميعهم معاً في قائمة واحدة، قائمة بحكم الأمر الواقع من العناصر الإرهابيين الذين يود "فريق الرصد" التابع لـ"الأمم المتحدة" تصنيفهم كإرهابيين، ويشير إلى أنه على الدول الأعضاء في "الأمم المتحدة" يجب أن تنظر في جمع المزيد من المعلومات عنهم وتقترح إدراجهم على قائمة الإرهاب.

مَن يُعدّ القائمة ومَن هو "غير مدرَج في القائمة"؟

في عام 1999، صدر قرار "مجلس الأمن" رقم 1267 لفرض حظر جوي محدود على حركة "طالبان" وتجميد أصولها، فأعد ما سيصبح معروفاً بـ"القائمة الموحدة". وفي عام 2011، قسّم قراران جديدان (القراران 1988و (1989القائمة إلى قسمين، أحدهما يركز على تنظيم »القاعدة «والآخر على حركة "طالبان"، حيث يقدّم كل منهما تقارير منفصلة نصف سنوية عن التهديدات العالمية التي تشكلها كل مجموعة وشبكاتها. وفي عام 2015، تم توسيع "القائمة الموحدة" لتشمل تنظيم »الدولة الإسلامية) «القرار (2253، وفي ذلك الوقت، وسّع "فريق الرصد" نطاق تقاريره التي تركز على تنظيم »القاعدة «لتشمل التهديد الذي تشكله الجماعة المنشقة الجديدة. وفي عام 2021، أعاد القرار 2610التأكيد على صلاحية تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة التي تستهدف الكيانات المدرجة على قائمة عقوبات تنظيمَي »الدولة الإسلامية «و»القاعدة.«

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 عن تنظيمَي »القاعدة «و»الدولة الإسلامية«، وهو الرابع عشر من نوعه، ليس التقرير الأول الذي يشير إلى عدم ظهور الأفراد المذكورين في التقرير في قائمة تصنيف الإرهاب الصادرة عن "مجلس الأمن ."ويتم إعداد هذه التقارير النصف سنوية من قبل "فريق الرصد" التابع لـ"الأمم المتحدة"، و"المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب" التابعة لـ"الأمم المتحدة"، و"مكتب مكافحة الإرهاب" التابع لـ"الأمم المتحدة"، بالتعاون مع جهات أخرى. وتأتي المعلومات الواردة في التقارير من الدول الأعضاء التي تشارك المعلومات مع "فريق الرصد". ولكن "فريق الرصد" يؤدي وظيفتيْن مختلفتيْن، هما مساعدة لجان العقوبات في وضع قوائم جزاءات "الأمم المتحدة"، وتقديم تقييمات منتظمة عن التهديدات الإرهابية للسلم والأمن الدوليين، وعادةً ما تركز الدول الأعضاء ملاحظاتها الموجهة إلى "فريق الرصد" على مسألة تقييم التهديد حصراً. وتَذكُر هذه الدول الأعضاء الأفراد الذين تستدعي أنشطتهم إدراجهم ضمن تقييمات التهديد، ولكن باستثناء الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى، نادراً ما تفكر الدول الأعضاء في اقتراح هؤلاء الأشخاص للتصنيف الإرهابي. وفي الواقع، ترفض بعض الدول الأعضاء على الأرجح التحدث إلى "فريق الرصد" إذا ركزت هذه الإحاطات بشكل أساسي على تحديد جهات لتستهدفها الجزاءات. وتختلف أسباب هذا التردد ولكنها تتعلق بمخاوف بشأن أنظمة العقوبات .وتشمل

الاعتراضات الرأي القائل بأن فعالية الجزاءات لا تزال غير حاسمة، أو أنها تركز بشكل غير متناسب على منطقة معينة)وهو اعتراض غالباً ما تثيره الدول الأفريقية(، أو أنها قد تم تسييسها من قبل الخصوم الجيوسياسيين)كما أعربت الهند وباكستان.(

وبموجب ممارسات "الأمم المتحدة"، عندما يُذكَر فرد مصنَّف في التقرير، يوضع رقم تصنيف الفرد بين قوسين. وينتمي الأفراد غير المصنفين المرتبطين بحركة "طالبان" أو تنظيم »القاعدة «أو تنظيم »الدولة الإسلامية «إلى فئة "غير المدرَجين في القائمة" ما لم يكن الفرد المعني متوفياً .ومع ذلك، بينما يُذكَر رقم تصنيف الجماعات المصنفة، إلّا أنه وفقاً لممارسات "الأمم المتحدة"، لا تشير التقارير إلى تلك الجماعات التي لم يتم تصنيفها (أي لا تُعتبَر "غير مدرَجة في القائمة"). ومن جهته، لا يتمتع "فريق الرصد" التابع لـ"الأمم المتحدة" بصلاحيات استقصائية، ولا يمكنه اقتراح أفراد أو جماعات لإدراجهم في القائمة، ولكن يمكنه لفت الانتباه إليهم بشكل أكبر. ووفقاً لمسؤول في مكافحة الإرهاب المنخرط في هذه العملية والذي ناقشنا معه هذه المسألة، ترمي الممارسة المتمثلة في الإشارة إلى عدم إدراج الإرهابيين المشار إليهم في التقرير على "القائمة الموحدة" إلى إبلاغ الدول الأعضاء بأن الفرد المعني يستحق المزيد من التحقيق وربما اقتراح تصنيفه. وهي تهدف إلى محاولة توسيع نطاق الملكية والمسؤولية فيما يخص إعداد قوائم جزاءات "الأمم المتحدة" وتحديثها لتشمل مجموعة أكبر من الدول الأعضاء فيما يتخطى الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين فقط.

إن معايير إضافة كيان ما إلى قائمة تنظيمَي »الدولة الإسلامية «و»القاعدة «أو قائمة حركة "طالبان" واضحة وتشمل:

- المشاركة في تمويل أعمال أو أنشطة أو التخطيط لها أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها، أو المشاركة في ذلك معهما أو باسمهما أو بالنيابة عنهما أو دعماً لهما؛
- توريد الأسلحة وما يتصل بها من معدات إليهما أو بيعها لهما أو نقلها إليهما؛
- التجنيد لهما؛ أو
- تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للأعمال أو الأنشطة التي يقوم بها تنظيم »الدولة الإسلامية في العراق والشام«) «داعش («أو تنظيم »القاعدة «أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بهما أو منشقة أو متفرعة عنهما... [أو بالنسبة إلى حركة "طالبان": "الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات المرتبطة بـ"طالبان" والتي تشكل تهديد للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان"].

وبموجب هذه المعايير، يُفترض أن يكون أي فرد أو جماعة ممّن يستحقون الذكر في التقارير مؤهلين لإدراجهم في القائمة، بالنظر إلى أنهم مدرجون على وجه التحديد بسبب علاقاتهم مع تنظيمَي »الدولة الإسلامية «أو »القاعدة «أو حركة "طالبان" أو أي جماعة ذات صلة .لذلك عندما تسلط التقارير الضوء على أن بعضهم "غير مدرَج في القائمة"، فإن ذلك مؤشر غير دقيق جداً بأنه ربما ينبغي إضافتهم في المستقبل القريب. وفي بعض الحالات، مثل حالة الزعيم الجديد لتنظيم »الدولة الإسلامية«، سيتم بالتأكيد إدراج الأشخاص المذكورين على القائمة في المستقبل القريب .وتم تسييس بعض القضايا إلى حد كبير بين الدول الأعضاء، مما سمح بطريقة ما للقائد الأعلى الحالي في حركة "طالبان"، هبة الله أخوند زاده، بعدم الظهور أبداً على قائمة "الأمم المتحدة" الخاصة بالمصنفين من مسؤولي "طالبان". وحتى في حالات أخرى، قد يملك "فريق الرصد" بيانات كافية لإدراج الأفراد في تقرير، ولكن غير كافية لإدراجهم في القائمة مباشرةً. فعلى سبيل المثال، تضمّن تقرير شباط/فبراير ذكر المواطن التنزاني أبو ياسر حسن كقائد لتنظيم "أهل السنة والجماعة"، أو "تنظيم الدولة الإسلامية في موزمبيق"، ولكن السلطات التنزانية لا تملك سجلاً لفردٍ يحمل هذا الإسم. وفي مثل هذه الحالات، يبدو تقرير "الأمم المتحدة" بمثابة تنبيه خفي للدول الأعضاء من أجل التعاون مع بعضها البعض وجمع المعلومات الضرورية لدعم مثل هذا الإجراء. وبينما لا تشير التقارير إلى الجماعات غير المدرَجة في القائمة على أنها "غير مدرَجة"، توضح حقيقة ظهور أسمائها في التقارير، لكن من دون أن يتبعها رقم تصنيفها، أنها لم تُدرَج بعد في

القائمة وربما لا بد من ذلك. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذه القائمة تتطور بسرعة، إذ قُتل الكثيرون من العناصر الإرهابية التي صنفها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 على أنها "غير مدرَجة في القائمة"، وذلك ضمن الأعمال العدائية الجارية خلال الأشهر القليلة التي أعقبت إصدار التقرير.

وقد حددنا أدناه اثنتي عشرة جهة من الأفراد والمنظمات الأكثر بديهية وتوثيقاً على ما يبدو في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في شهر شباط/فبراير 2022 بشأن تنظيمَي »القاعدة «و»الدولة الإسلامية«، أو في التقرير الصادر في أيار/مايو 2022 بشأن حركة "طالبان"، وهذه الجهات لم تظهر بعد على قائمة تصنيف الإرهاب الخاصة بـ"الأمم المتحدة."

الدزينة القذرة "غير المدرَجة في القائمة"

.1سامي جاسم محمد الجبوري

كان سامي جاسم محمد الجبوري (المعروف أيضاً باسم حجي حميد)، المحتجز حالياً في العراق، يُعتبر النائب الأكبر لخليفة تنظيم »الدولة الإسلامية «المتوفى أبو إبراهيم الهاشمي القرشي. وشغل الجبوري سابقاً منصب رئيس مجلس الشريعة في تنظيم »الدولة الإسلامية«، وعمل بصفة" مساعد قائد "المجموعة في جنوب الموصل. وأكدت إحدى الدول الأعضاء في "مجلس الأمن الدولي" أن الجبوري يشرف حالياً على تنسيق تنظيم »الدولة الإسلامية «مع مقاطعاته الخارجية.

.2ميدي نكالوبو(Meddie Nkalubo)

يعمل المواطن الأوغندي ميدي نكالوبو ("المعاقِب") مع الجماعة الإسلامية المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي "القوات الديمقراطية المتحالفة"، وقد نشر الدعاية ومقاطع فيديو تعليمية لتنظيم »الدولة الإسلامية «في جميع أنحاء المنطقة. وعمل نكالوبو كصانع قنابل ومنسق العمليات الإرهابية المحلية في "القوات الديمقراطية المتحالفة" منذ آب/أغسطس 2021، وتورط في هجوم انتحاري بالحافلة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، والتفجيرات الانتحارية الثلاثية التي نُفذت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدينة كامبالا الأوغندية، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 33 آخرين بجروح.

.3عبد البراء الصحراوي

حلّ عبد البراء الصحراوي (المعروف بعبد البراء الأنصاري؛ أبو عمرو) محل زعيم تنظيم »الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى «عدنان أبو وليد الصحراوي (المدرَج في "القائمة الموحدة لمجلس الأمن الدولي") في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ومنذ ذلك الحين، رُبِط" تنظيم »الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى «بمجزرة ارتُكبت في قرية نائية في جنوب غرب النيجر، وأسفرت عن مقتل 69 شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

.4خالد باطرفي

يصف تقرير "مجلس الأمن الدولي" زعيم تنظيم »القاعدة في جزيرة العرب «خالد باطرفي بأنه "زعيم صاعد من الجيل الثاني لتنظيم »القاعدة ."«وبعد اعتراف الولايات المتحدة بالقدس [عاصمة لإسرائيل]، أمر باطرفي المسلمين بـ"النهوض ومهاجمة اليهود والأمريكيين في كل مكان". وخلال فترة ولاية باطرفي كأمير، فجّر مقاتلو تنظيم »القاعدة في جزيرة العرب «قنبلة دمرت مركزاً صحياً في محافظة البيضاء، وظهر باطرفي في مقطعَيْ فيديو لـ تنظيم »القاعدة في جزيرة العرب «يعلّق فيهما على الجهود التي تبذلها الجماعة استعداداً لشن هجمات تستهدف الغرب.

.5هبة الله أخوند زاده

وفّر القائد الأعلى لحركة "طالبان" هبة الله أخوند زاده لتنظيم «القاعدة» «ملاذاً آمناً "وحرية أكبر في الحركة منذ أن استولت جماعته على السلطة في أفغانستان. وفي ظل قيادته، قتلت حركة "طالبان" أكثر من مائة مسؤول سابق، وحظرت تعليم الفتيات، وسمحت لجماعة "تحريك طالبان باكستان" باستخدام أفغانستان كمنصة انطلاق لشن هجمات تستهدف باكستان.

6.أسامة محمود

أسامة محمود هو المتحدث السابق والقائد الحالي لـ تنظيم «قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية»، وهو فرع أنشأه زعيم تنظيم «القاعدة «أيمن الظواهري في عام 2014 .ويبدو أن مقاتلي محمود مندمجين في وحدات حركة "طالبان"، ومن بينهم أولئك الذين اضطلعوا بدور في العمليات خلال استيلاء حركة "طالبان" على أفغانستان.

" .7كتيبة ماسينا"

تعمل "كتيبة ماسينا" التابعة لـ «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين «في وسط مالي. وأحد قادتها أمادو كوفا مدرَج في "القائمة الموحدة" ويُعتبَر أحد أهم نواب إياد أغ غالي زعيم «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين .«وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نصبت "كتيبة ماسينا "كميناً لحافلة عامة بالقرب من قرية سونغو المالية، مما أسفر عن مقتل 32 مدنياً.

" .8أهل السنة والجماعة"

يُعتقد أن تنظيم "أهل السنة والجماعة) "المعروف أيضاً باسم تنظيم «الدولة الإسلامية في موزمبيق»، أو محلياً باسم «حركة الشباب في موزمبيق («بايع تنظيم «الدولة الإسلامية «منذ نيسان/أبريل 2018، مع اعتراف القيادة الأساسية في تنظيم «الدولة الإسلامية «بأنه تابع لها في آب/أغسطس 2019. وقتلت الجماعة أكثر من 1300 مدني وشرّدت ما يقرب من 670,000شخص منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2017. ومن المعروف أن خلايا تنظيم "أهل السنة والجماعة "تنهب القرى وتقطع رؤوس المدنيين، وعادةً ما تختطف الفتيات الصغيرات لاستعبادهن جنسياً والفتيان الصغار لتجنيدهم في سن صغير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قطع مقاتلو تنظيم "أهل السنة والجماعة "رؤوس أكثر من 50 شخصاً في شمال موزمبيق.

" .9أنصار بيت المقدس"

بايعت جماعة "أنصار بيت المقدس" (أو تنظيم «الدولة الإسلامية في ولاية سيناء («تنظيم «الدولة الإسلامية «في عام 2014 وتم الاعتراف بها منذ ذلك الحين على أنها تابعة له، وظهرت بشكل بارز في دعاية هذا التنظيم. ووقع الهجوم الأخير الذي شنته جماعة "أنصار بيت المقدس" في أيار/مايو 2022، عندما هاجم مسلحون من قبلها نقطة تفتيش في إحدى محطات ضخ المياه شرق قناة السويس وقتلوا 11 جندياً مصرياً.

" .10حراس الدين"

على الرغم من أن تقرير "مجلس الأمن الدولي" يقدّر أن استمرارية تنظيم "حراس الدين" التابع لتنظيم «القاعدة «على المدى الطويل مشكوك فيها، إلا أنه يؤكد مع ذلك أن تنظيم "حراس الدين "تبنى حوالي 200 هجوم. وفي حزيران/يونيو 2020، أشرف هذا التنظيم على دمج غرفة عمليات عسكرية تابعة لتنظيم «القاعدة «ومعروفة باسم "فاثبتوا"، وأرسلت الجماعة بعض أعضائها لتشكيل خلايا بالقرب من درعا والسويداء.

" .11أنصار الإسلام"

تقدّم جماعة "أنصار الإسلام" التي تتخذ من شمال بوركينا فاسو مقراً لها، الدعم لـ"كتيبة ماسينا" و"كتيبة غورما" التابعتين لتنظيم »القاعدة .«واعتباراً من آذار/مارس 2018، نُسب ما لا يقل عن 78 هجوماً في شمال بوركينا فاسو إلى جماعة "أنصار الإسلام"، وقد تم توثيق حالات أرسلت فيها »جماعة نصرة الإسلام والمسلمين «عناصرها لتدريب مقاتلي جماعة "أنصار الإسلام."

" .12باكورا"

تعمل جماعة "باكورا" المنشقة، التي بايعت زعيم جماعة "بوكو حرام" أبو بكر شكوي في أيلول/سبتمبر 2019، في منطقة بحيرة تشاد. وفي آذار/مارس 2020، قادت الجماعة هجوماً على ثكنة تشادية أسفر عن مقتل مائة جندي تقريباً. ورُبطت أيضاً جماعة "باكورا" بمجزرة حصدت عشرات الصيادين في جزيرة داراك على بحيرة تشاد.

التطلع نحو التقرير القادم

قام الأفراد والجماعات الإثنا عشر الذين تم وصفهم أعلاه بترهيب السكان المدنيين وأظهروا علاقات وثيقة مع تنظيمي »القاعدة «أو »الدولة الإسلامية «أو حركة "طالبان" أو أي جماعة ذات صلة. وهم يجسّدون الأمثلة الأكثر وضوحاً وبروزاً عن الكيانات الإرهابية التي تفي بشكل لا لبس فيه بالمتطلبات اللازمة لإدراجها في القائمة. وتجري الآن صياغة التقرير النصف سنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى "مجلس الأمن الدولي" حول تنظيميْ »القاعدة «و»الدولة الإسلامية«، ومن المتوقع إصداره في تموز/يوليو 2022. وقد تم إطلاع الدول الأعضاء بشكلٍ وافٍ في تقرير شباط/فبراير 2022 على الأشخاص والجماعات الذين ذُكروا هنا، من بين عناصر وتنظيمات أخرى، والذين يجب أن يكونوا على الأرجح في قائمة "الأمم المتحدة" ولكن لم يتم تضمينهم في ذلك الوقت. ونأمل أن يكون الكثيرون قد أُضيفوا بحلول الوقت الذي يصدر فيه الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الخامس عشر إلى "مجلس الأمن" في تموز/يوليو.

المصدر: معهد واشنطن

لماذا يتفهّم الشرق الأوسط بوتين

كارنيغي

مايكل يونغ

(اللغة الإنجليزية و العربية) 20 حزيران 2022

نص المقال: يرى القادة في الشرق الأوسط أن الرئيس الروسي يتعاطى مع النزاع الأوكراني وفقًا للمقاربة نفسها التي كانوا ليتّبعوها لو واجهوا وضعًا مماثلًا.

لا يودّ المرء الوقوع في الحتمية الثقافية، لكن النزاع الأوكراني سلّط الضوء على المفاهيم المختلفة جدًّا للقوة والنصر في البلدان الغربية وروسيا. وليس مفاجئًا أن الكثير من الحكومات العربية بدت أكثر مهارةً في فهم منطق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحساباته، من منتقديه الغربيين.

حين قام الروس بغزو أوكرانيا، وقاومهم الأوكرانيون، وكانت مقاومتهم ناجحة في البداية، بدت السردية وكأنّها كُتِبت لفيلم هوليوودي. كان المستضعَف يهزم معتديًا شرّيرًا، وبدا أن نهاية سعيدة تلوح في الأفق. في أواخر نيسان/أبريل، قال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في اجتماع لوزراء الدفاع: "من الواضح أن أوكرانيا تعتقد أن بإمكانها الفوز، وهذا ما يعتقده أيضًا جميع الحاضرين هنا". تزامن هذا التصريح مع إعلان أوستن أن روسيا تفشل في غزوها وأن الولايات المتحدة تريد أن ترى الجيش الروسي "ضعيفًا بحيث لا يمكنه القيام بالأمور التي أقدم عليها في اجتياحه لأوكرانيا". حتى إن الرئيس جو بايدن ذهب أبعد من ذلك، مشدّدًا على أن بوتين "لا يمكنه البقاء في السلطة."

أما اليوم، فتبدو الأمور مختلفة إلى حدٍّ كبير، إذ تحقّق القوات الروسية مكاسب كبرى في شرق أوكرانيا وتعاني الاقتصادات الغربية من ارتفاع أسعار النفط والغاز، الأمر الذي يعود بالفائدة على روسيا .وقد صرّح بايدن، في محاولة واضحة لإبعاد الملامة عنه، أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي "لم يرد أن يسمع" في مطلع العام الجاري أن روسيا على وشك أن تغزو بلاده. لقد كان التلميح الضمني أن زيلينسكي، لو أجرى تقييمًا أفضل للوضع، لسلك ربما مسارًا مختلفًا، وأنقذ أوكرانيا مما تمرّ به الآن. وهذا الكلام بعيدٌ كل البعد عن مقارنة زيلينسكي بوينستون تشرشل في الأسابيع الأولى للنزاع. فالبلدان الغربية تشكّك الآن في احتمال أن تخرج أوكرانيا منتصرةً، في ظلّ تعمّق الانقسام بينها حول الخطوات اللاحقة. وعلى الرغم من كل ما قيل عن جنون بوتين، روسيا هي التي تنتصر.

مما لا شك فيه أن روسيا ستعاني لوقت طويل بسبب العقوبات الغربية. لكن بوتين مستعدٌّ لدفع هذا الثمن ولطالما كان مستعدًّا لدفعه إذا كان البديل هو هزيمة بلاده في أوكرانيا. الوقت كفيلٌ بأن يحسم إذا سينجح الروس في الاحتفاظ بسيطرتهم على شرق أوكرانيا، ولكن في الوقت الراهن، وطّدت روسيا قدرتها على الوصول إلى القرم، وحرمت أوكرانيا من منطقتها الصناعية، وجعلت الغرب يدرك أن جزءًا كبيرًا من أوكرانيا سيبقى على الأرجح تحت سيطرة موسكو، وأظهرت كذلك للأوكرانيين أن ثمة حدودًا حقيقية للخطوات التي يمكن أن يقدم عليها الغرب لمساعدتهم في الدفاع عن أنفسهم.

من وجهة نظر عربية، قد يبدو ذلك كلّه مألوفًا. فما تعتبره البلدان الغربية معايير للنصر والهزيمة في الحرب يكاد يكون في معظم الأحيان غير ذي قيمة في الشرق الأوسط. لا يتمثّل النصر عادةً في فرض القوة بشكل فعّال، حتى لو كان ذلك مهمًا، بل يتمثّل في الصمود بوجه عدوٍّ أقوى. فقد نجح حزب الله نوعًا ما بتصوير حربه ضد إسرائيل في العام 2016 بأنها "نصر" سُجِّل له، على الرغم من أنها لم تستوفِ أيًّا من المعايير

الكلاسيكية التي كان المسؤولون الغربيون ليستخدموها من أجل تعريف النصر. كذلك، تخضع إيران للعقوبات الأميركية منذ عقود، ما يسبّب لها معاناة كبيرة، لكنها لم تبدّل سلوكها، بل ازدادت تمسّكًا بموقفها وحققت مكاسب كبرى في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. لا يعتبر قادة إيران أن النصر يقوم على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر فحسب، بل أيضًا على مواصلة المسار الإيديولوجي.

ينطبق الأمر نفسه إلى حدٍّ كبير على روسيا في مواجهة عالمٍ غربي أقوى. حين يقول القادة الغربيون إن الروس سيشعرون بوطأة المعاناة وينقلبون على بوتين، يبدون وكأنهم يعيشون في فقّاعة. لا شك أن الرئيس الروسي ليس مسرورًا برؤية مجتمعه يزداد استياءً، لكن الأمر الوحيد الذي سيراقبه هو ما إذا سيهدّد ذلك سلطته. لقد اعتمد القادة في العالم العربي – بدءًا من سورية ومرورًا بلبنان والسودان ووصولًا إلى مصر والجزائر – سلوكًا مماثلًا حين شعرت الأوليغارشيات الحاكمة بالضعف. يُجري المسؤولون الغربيون انتخابات ديمقراطية، لكن بإمكان الأنظمة السلطوية في العالم العربي وروسيا أن تلجأ دومًا إلى التلاعب بنتائج الانتخابات، وإلى العنف، في حال خسرت قبضتها مؤقتًا.

الأمر الذي لن يتعاطف معه القادة العرب هو قراءة الأوكرانيين غير المرنة للخيارات المتاحة أمامهم. في لحظة معيّنة، كان بإمكان زيلينسكي أن يلعب لعبة البقاء، ما يتيح له هامشًا للمناورة. في شباط/فبراير الماضي، توجّه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى موسكو وكييف للتفاوض على حلٍّ للأزمة المتفاقمة. وعلى متن الرحلة إلى روسيا، طرح ماكرون فكرة أن أوكرانيا قد تنظر في ترتيبٍ مشابه لنموذج "الفَنْلَندة" (Finlandization)، كسبيل للخروج من المأزق، وتعرّض للانتقادات بسبب كلامه هذا .لكن، هل كان ماكرون على خطأ؟ ينظر الفنلنديون إلى "الفَنْلَندة "بامتعاض، متذكّرين حين كانت سيادتهم منقوصة بسبب موقع بلادهم في جوار الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. لكن فنلندا بقيت حرّة، وظلّت أيضًا جزءًا من أوروبا الغربية.

أجاب زميلي السابق ديميتري ترينين، حين سُئِل في مقابلة مع "ديوان" عن إمكانية تطبيق نموذج "الفَنْلَندة" في أوكرانيا، أن البلاد تواجه خيارًا قاسيًا: "علينا ببساطة معاينة الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي الفعلي لأوكرانيا. فقد أوضح الرئيس الأميركي جو بايدن أن الولايات المتحدة لن تدافع عن أوكرانيا، حتى في حال تعرّضت إلى الغزو واحتُلّت أراضيها ."بعبارة أخرى، حين يوشك عدوٌّ أقوى منك على شنّ هجوم عليك، قد يكون التصرّف الأمثل في هذه الحالة إبرام صفقة للحفاظ على ما لديك.

لا شكّ أن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدرك جيّدًا حدود سيادتها، وتتكيّف مع ذلك في الكثير من الأحيان. بقي لبنان لفترة طويلة رازحًا تحت نفوذ سوريا، والآن إيران. ومع أن شرائح من اللبنانيين قاومت ذلك في مراحل مختلفة، يشكّل هذا الأمر واقعًا قَبِل معظم الناس التعايش معه. وقد تمتّعت السعودية بنفوذ كبير في اليمن لفترة طويل، إلى أن وطّدت إيران دورها في البلاد. واليوم، تمارس طهران تأثيرًا في العراق وسورية، فيما تسيطر تركيا على مناطق شاسعة في شمال سورية، وقد تسعى قريبًا إلى توسيع دائرة نفوذها هناك بشكل أكبر. وبالمثل، لطالما كان لمصر دورٌ نشط في السودان.

واقع الحال أن السيادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال ملتبسة وغير واضحة المعالم. هذا الوضع ليس مثاليًا إطلاقًا، لكن دول المنطقة اضطرّت للتكيّف معه، وإن كان ذلك لمجرّد كسب الوقت بانتظار حلول وضع أفضل. لو أن أوكرانيا أخّرت الغزو الروسي بالوسائل الدبلوماسية والمساومة بشأن اتفاقيات مينسك، لكان بإمكانها ربما تفادي الهجوم الروسي واستخدام هذه المهلة لتعزيز قوتها. بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1990، فرضت دمشق مجموعة من الاتفاقيات التي شكّلت عبئًا على لبنان. لكن الوضع انقلب بشكل حاسم في العام 2005، حين أرغمت المظاهرات الحاشدة المعادية لسورية بعد اغتيال رفيق الحريري السوريين على سحب قواتهم من لبنان.

إن الدفاع عن مبادئ مثل الحرية والسيادة أمرٌ مفهوم. وهذه مبادئ مهمة، لكن فقط إذا كان من الممكن الدفاع عنها. أما إذا لم يكن ذلك ممكنًا، فالتعنّت الانتحاري في المقاومة ليس دائمًا البديل الأمثل. فدمار أوكرانيا قد يدفع كثيرين إلى إعادة النظر بسردية المواجهة البطولية

التي سادت خلال الأسابيع الأولى من الغزو. وقد تبدأ خطابات زيلينسكي "التشرشلية "بإثارة الامتعاض إذا كان الثمن الذي يجب تكبّده هو خراب أوكرانيا، والهجرة الجماعية، والإفقار الاقتصادي. وغالبًا ما يكنّ التاريخ اعتبارًا لأولئك الذين يتجنّبون الانجراف وراء انفعالات اللحظة، ويفضّلون التريّث لبلوغ فهم طويل الأمد لما من شأنه تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

لعلّ الدول العربية يقودها حكّام سلطويّون عتاة وفاشلون، لكن هؤلاء أثبتوا أنهم يتقنون فنّ البقاء. فحين يتعلق الأمر بفرض سطوتهم، لم تؤرقهم العوامل التي تردع نظراءهم الغربيين. لهذا السبب، امتنعوا إلى حدٍّ كبير عن إدانة الرئيس الروسي الذي يبدو أنهم باتوا يعتبرونه واحدًا منهم.

المصدر: كارينغي

روسيا حذرت أمريكا بشأن شن غارات على مسلحين بسوريا

سي ان ان

باربرا ستار

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: قال مسؤولون دفاعيون أمريكيون، لشبكة CNN، إن روسيا حذرت، في وقت سابق من هذا الأسبوع، الجيش الأمريكي من أنها ستشن ضربات جوية ضد مسلحين محليين متحالفين مع الولايات المتحدة في جنوب شرق سوريا.

وأضاف المسؤولون، لـCNN، أن ذلك أدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بتحذير المقاتلين بسرعة لتحريك مواقعهم والتأكد أيضًا من عدم وجود قوات أمريكية في الجوار، ولم يكن على القوات الأمريكية التحرك لأنها كانت بعيدة بما فيه الكفاية، لكن المقاتلين المحليين فعلوا ذلك.

ويبدو أن الضربات الجوية الروسية محسوبة للغاية، وتأتي في وقت تتصاعد فيه التوترات بين واشنطن وموسكو بشأن الحرب في أوكرانيا، وتحاول وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ضمان عدم تصاعد التوترات مع القوات الروسية ، بما في ذلك في سوريا حيث عمل الجانبان فيها بالقرب من بعضهما البعض لعدة سنوات.

وقال المسؤولون إن التقييم الأمريكي الأولي هو أنه من المحتمل أن تكون القوات الروسية قد تلقت أوامر بإخطار الولايات المتحدة في وقت مبكر وشن الضربات الجوية مع العلم أنها لن تضرب القوات الأمريكية وأن الأمريكيين سيحذرون حلفائهم.

ولكن أحد المسؤولين قال إن الروس قد حققوا، على الأرجح، هدفهم المتمثل في "بعث رسالة" إلى الولايات المتحدة مفادها أن بإمكانهم الهجوم دون القلق من الانتقام.

وجاء الإخطار من قبل روسيا من خلال قناة اتصال تعمل منذ عدة سنوات حيث يقوم كل جانب بإخطار الآخر بالعمليات العسكرية والتحركات التي قد تؤدي إلى سوء تقدير إذا لم يكن كل جانب على علم بأنشطة الطرف الآخر.

وتقول وجهة النظر الأمريكية إن الروس كانوا يقللون من مخاطر حدوث أزمة، مع العلم أن الولايات المتحدة ستبلغ المقاتلين المحليين.

ووقع الحادث في محيط ثكنة التنف في جنوب شرق سوريا حيث تعمل القوات الأمريكية والمعارضة السورية منذ فترة طويلة.

وشنت الضربات على مواقع كان ينشط فيها مقاتلو جماعة "مغاوير الثورة" المدعومة من الولايات المتحدة، ولم ترد تقارير فورية عن سقوط ضحايا لكن يعتقد أن الممتلكات تضررت.

وقال المسؤولون الأمريكيون إن الروس زعموا أن الجماعة نفذت هجوماً بقنبلة زرعت على جانب الطريق ضد القوات الروسية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن ذلك لم يحدث، وأن الروس زعموا ذلك كسبب لشن غارات جوية.

و هذا النوع من الاستفزاز الروسي نادر ولكنه ليس جديد، ففي فبراير/ شباط 2018، تصاعدت المواجهة بسرعة وأصبحت مميتة عندما عبرت قوة قوامها 500 فرد معظمها من المتعاقدين الروس وميليشيا مسيحية موالية للنظام السوري نهر الفرات بالقرب من دير الزور.

وكان الروس يعملون لصالح شركة شبه عسكرية تُدعى"فاغنر"، كان لها مئات المتعاقدين على الأرض في سوريا، لمساعدة كل من الجيش الروسي والقوات الموالية للنظام.

ولا تزال مهمة عملية تلك الليلة غير واضحة، لكن القوات كانت تتقدم نحو حقل النفط كونيكو، الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وهي مليشيا مدعومة من الولايات المتحدة في سوريا.

وعندما بدأت قوات النظام قصف قاعدة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، ردت الولايات المتحدة بضربات جوية عنيفة ونيران مدفعية استمرت قرابة 3 ساعات.

وحاول القادة العسكريون الأمريكيون الوصول إلى نظرائهم الروس للتحذير من ردهم ولكن بحلول الوقت الذي تم فيه إنشاء الاتصالات، كان الهجوم المضاد جاريًا.

المصدر: سي ان ان

العقوبات على سوريا لم تعاقب الأسد.. آذت السوريين فقط

ريزون

ناتالي أرمبروستير

(اللغة الإنجليزية) 17 حزيران 2022

نص المقال: إن تراكم العقوبات وعرقلة جهود إعادة الإعمار في الدول الأخرى لن يؤدي إلا إلى معاقبة الشعب السوري. بينما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف العقوبات الأمريكية التي استهدفت روسيا، والتي رأت أن عائداتها النفطية تدر 93 مليار يورو، ومع ذلك ونتيجة قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، لم يستطيع الشعب السوري الاستفادة من ذلك.

يصادف اليوم مرور عامين على دخول قانون قيصر حيز التنفيذ. توسع القانون بعد العقوبات الأمريكية السابقة، واستهدفت "كل من يقدم الدعم للحكومة السورية وكبار الشخصيات السياسية، ويدعم صناعة النفط والغاز السورية، ويقدم طائرات عسكرية أو قطع غيار، ويقدم خدمات بناء أو هندسية بشكل مباشر أو غير مباشر للحكومة السورية". فتح الباب أمام الولايات المتحدة لفرض عقوبات ليس فقط على حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد داخل حدود البلاد ولكن أيضًا على أي كيانات أجنبية ترغب في مساعدته.

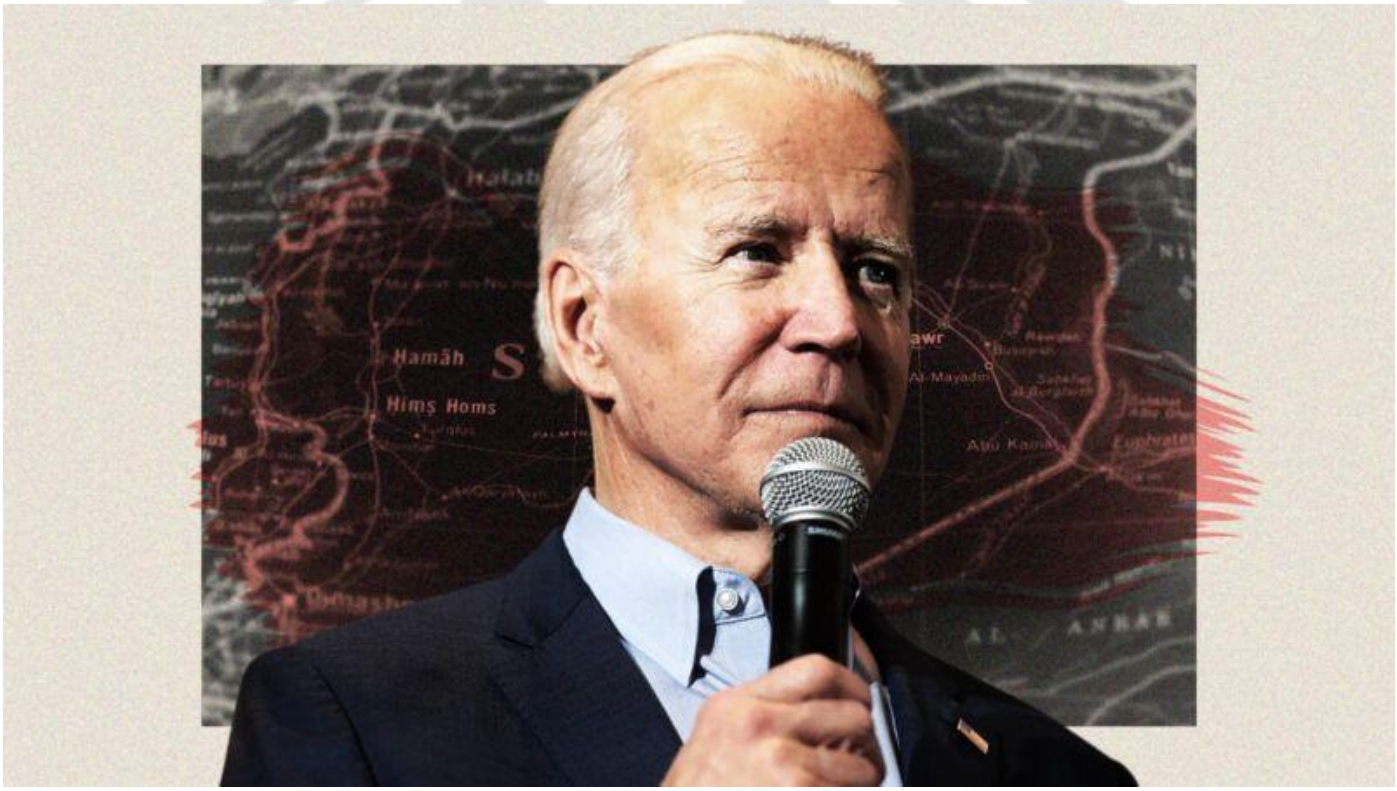

إن استراتيجية فرض عقوبات قاسية لم تنجح. حتى الآن، حصلت واشنطن على القليل من التنازلات ولم ينتج عنها أي تغيير ذي مغزى. على الرغم من نجاحها في تحقيق العدالة العقابية، إلا أن استراتيجية العقوبات الأمريكية في سوريا لا تعاقب الأسد – بل تعاقب السوريين، سواء

كانوا يدعمون النظام أم لا. حاليًا، يعيش تسعة من كل 10 سوريين في فقر، وأكثر من ستة من كل 10 يواجهون خطر الجوع. تعمل العقوبات الأمريكية على تفاقم الحالة الاقتصادية غير المستقرة لسوريا من خلال منع التعاون الاقتصادي المحتمل من الشركاء الإقليميين أو الدوليين الراغبين.

تهدف حملة العقوبات الأمريكية في سوريا إلى إحداث ضرر اقتصادي كافٍ للضغط على الحكومة لدرجة أنها قد "تتصدع"، مما يجعل من المستحيل على الأسد البقاء في السلطة أو فرض تنازلات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتوافر المساعدة. على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها واشنطن على مدار العقد الماضي، فإن الألم الذي ألحقته الولايات المتحدة بسوريا وشعبها لم يترجم إلى تغيير في سلوك النظام، ووصف العقوبات الحالية وأي عقوبات مستقبلية قد تفرضها الولايات المتحدة بأنها عقيمة وعديمة الجدوى.

لقد فشلت هذه العقوبات لسببين: الولايات المتحدة تطلب غايات لا يمكن تحقيقها يرى الأسد أنها تضر بأمنه وسلطته، والأسد قادر على تجاوز العقوبات بدعم روسي وإيراني. لا توجد أي مبرر استراتيجي أو أخلاقي للعقوبات إذا ثبت أنها وسيلة مدمرة ليس لها غاية قابلة للتحقيق أو منتجة، رغم أنها نبيلة من الناحية النظرية.

بدأ جيران سوريا يدركون الواقع الذي ترفض واشنطن الاعتراف به – فالأسد لن يغير سلوكه وذلك بفضل الدعم الروسي والإيراني. اعتبارًا من كانون الأول 2018، بدأت الدول العربية في إعادة فتح سفاراتها في دمشق – وكانت الإمارات العربية المتحدة أول من فعل ذلك. اليوم، عاودت 13 دولة من دول الجامعة العربية التعامل مع الأسد، ويبدو أن جميع الدول باستثناء دولتين – الكويت وقطر – تدعم إعادة الارتباط بسوريا.

وانتقد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد قانون قيصر. مع ذلك، ترفض الولايات المتحدة الخروج عن سياسة عزل النظام. يجب على الولايات المتحدة تشجيع الدعم المحتمل من الشركاء الإقليميين – أولئك الذين لديهم مصلحة أكبر في استقرار سوريا في المستقبل من الولايات المتحدة. من مصلحتنا تحويل تكلفة إعادة الإعمار إلى شركاء إقليميين، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي لديها الوسائل والرغبة والمصلحة الملحة لتحمل هذا العبء بدلاً من صد الاستثمار الأجنبي المحتمل. آخر شيء يجب أن تريده الولايات المتحدة هو تحمل فاتورة إعادة الإعمار المقدرة بـ 250 مليار دولار إلى 400 مليار دولار لإعادة إعمار سوريا وحدها.

من الحكمة توزيع تكلفة تعافي سوريا على الآخرين الراغبين والقادرين. إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المرجح أن تقوم الولايات المتحدة بدفع الفاتورة بمجرد أن تتعب من عنادها. واستمرار هذا النمط سيجبر الشعب السوري على دفع الثمن في هذه الأثناء.

إن تراكم العقوبات وعرقلة جهود إعادة الإعمار في الدول الأخرى سيعاقب الشعب السوري، لكنه لن يغير موقف الأسد أو يحرر نظامه أو يعزز استقرارًا إقليميًا أكبر. إن الواجب الاستراتيجي والأخلاقي هو أن تتخلى إدارة بايدن عن سياسة قاسية، فاشلة، قائمة على العقوبات من أجل سياسة تقوم على الدبلوماسية والتنازل. مثل هذه السياسة ستفيد الولايات المتحدة وتجنيب الشعب السوري مشقة لا داعي لها بعد 11 عامًا من الحرب الأهلية.

المصدر: ريزون

أمين عام مجلس الأمن: لا يمكننا التخلي عن شعب سوريا

رويترز

ميشيل نيكولز

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المقال: ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش مجلس الأمن يوم الاثنين تمديد موافقته على تسليم المساعدات من تركيا إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب سوريا، قائلا للمنظمة "لا يسعنا التخلي عن شعب سوريا."

وينتهي في العاشر من يوليو تموز تفويض الأمم المتحدة الذي سمح بتوصيل شحنات من تركيا إلى شمال غرب سوريا الخاضع لسيطرة المعارضة.

تقول روسيا، حليفة سوريا، إن العملية القائمة منذ فترة طويلة تنتهك سيادة سوريا ووحدة أراضيها. وتقول إنه يجب تسليم المزيد من المساعدات من داخل البلاد، مما يثير مخاوف المعارضة من أن الغذاء والمساعدات الأخرى ستقع تحت سيطرة الحكومة.

وقال جوتيريش إن الأمم المتحدة نفذت العام الماضي خمس عمليات تسليم من هذا القبيل إلى الشمال الغربي الخاضع لسيطرة المعارضة، لكنها لم تكن "على النطاق المطلوب لتحل محل عملية تسليم المساعدات الضخمة عبر الحدود."

وأضاف "أناشد أعضاء المجلس بشدة الحفاظ على التوافق بشأن السماح بعمليات عبر الحدود.. فمن الواجب أخلاقيا تخفيف معاناة 4.1 مليون شخص في المنطقة يحتاجون إلى المساعدة والحماية ودعمهم في ضعفهم هذا."

وأفاد جوتيريش بأن 80 في المئة من المحتاجين للمساعدات في شمال غرب سوريا نساء وأطفال. وتنقل نحو 800 شاحنة شهريا مساعدات من تركيا في إطار عملية الأمم المتحدة التي طلب جوتيريش تمديدها لعام آخر.

وأبلغت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس جرينفيلد، التي زارت المعبر الحدودي التركي هذا الشهر، المجلس بأنه يتعين عليه اتخاذ "قرار بالغ الأهمية" وبأن هناك حاجة إلى زيادة المساعدات لا تقليصها.

وقالت "المساعدات عبر الخطوط (الأمامية داخل سوريا) وحدها لا يمكن أن تقترب من تلبية الاحتياجات الماسة على الأرض. يمكن أن تصل إلى الآلاف، ولكن ليس الملايين. هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة."

وكان مجلس الأمن أجاز في عام 2014 تسليم المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا من العراق والأردن ونقطتين في تركيا. لكن روسيا والصين، اللتان تتمتعان بحق النقض (الفيتو) قلصتا ذلك إلى مجرد نقطة حدودية تركية واحدة.

وتوصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة عام 2021 على تجديد العمليات بالمعبر التركي الوحيد المتبقي بعدما أثار الرئيس الأمريكي جو بايدن الأمر مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وكان التوتر محتدما بين واشنطن وموسكو في ذلك الوقت لكن الموقف ازداد سوءا منذ أن غزت روسيا أوكرانيا يوم 24 فبراير شباط.

ووصف نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي جهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا من داخل البلاد بأنها "مثيرة للشفقة" ويتعين زيادتها.

وقال سفير الصين لدى الأمم المتحدة تشانغ جون إن عملية المساعدة عبر الحدود كانت "ترتيبا استثنائيا" وإنه يلزم الاتفاق على جدول زمني لإنهائها والانتقال إلى عمليات التسليم من داخل البلاد.

وتساءل سفير تركيا لدى الأمم المتحدة فريدون هادي سينيرلي أوغلو "هل يستطيع أي شخص يحترم حياة الإنسان وأساسيات ميثاق الأمم المتحدة أن يعطل مثل هذا النظام الحيوي؟."

وصدور قرار من مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا يستلزم تأييد تسعة أصوات وعدم استخدام أي من الدول الخمس دائمة العضوية (الفيتو). والدول الخمس هي روسيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

المصدر: رويترز

لا تزال روسيا متورطة عسكريًا في سوريا التي مزقتها الحرب

معهد وارسو

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المادة: لا تزال روسيا نشطة في سوريا وليس لديها نية للاستسلام في بعض الأماكن التي مزقتها الحرب حيث اكتسبت ميزة على اللاعبين الآخرين. على الرغم من أن موسكو أعادت توجيه بعض القوات من سوريا للقتال في أوكرانيا، لا تزال موسكو تحتل دورًا حيويًا في الدولة الشرق أوسطية، ويبدو أن إسرائيل وتركيا قد أدركتا أنهما قد يملأان الفراغ الذي تركه الجيش الروسي.

قالت وزارة الدفاع السورية إن القوات الجوية لروسيا وسوريا أجرت في 7 يونيو / حزيران مناورة مشتركة في الدولة التي مزقتها الحرب هي الأولى منذ غزو روسيا لأوكرانيا. وقالت الوزارة إن طائرتين مقاتلتين روسيتين من طراز SU-35 وست طائرات سورية من طراز MiG-23 و MiG-29 قامت بمحاكاة مواجهة طائرات حربية وطائرات مسيرة "معادية."

نفذت الطائرات الحربية الروسية والسورية دوريات مشتركة في جنوب البلاد حيث شنت إسرائيل حملة جوية ضد أهداف مرتبطة بإيران تسعى موسكو لإظهار أنها لم تكبح وجودها العسكري في سوريا ليس فقط لمنع الجيش الإسرائيلي من استهداف المواقع السورية.

قد يكون إرسال طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر إلى مطار القامشلي بمثابة تحذير لتركيا بينما تقوم المروحيات بدوريات فوق الجيوب التي يسيطر عليها الأكراد، والتي استهدفها الجيش التركي في 3 يونيو، ورد أن الروس نشروا نظام بانتسير S1 -للدفاع الجوي في مطار القامشلي. كما أرسلت قوات إضافية إلى الجيوب التي يسيطر عليها الأكراد. وتشارك روسيا عسكريا في شمال سوريا حيث يمكن لتركيا شن هجوم ضد الأكراد في تل رفعت.

سعت القوات المدعومة من إيران إلى نشر قاذفات صواريخ هناك، لكن جهودهم أحبطت في نهاية المطاف من قبل دورية روسية قريبة إلى الشمال الغربي من تل رفعت، فإن الجهود الروسية للإبقاء على الوضع الراهن في شمال سوريا وردع تركيا وإيران تعني أن موسكو لن تتراجع عن مكاسبها في سوريا، وبالرغم بعض المشاكل في أوكرانيا، لن تخفض روسيا عدد قواتها في سوريا.

قالت دانا ستروول، كبيرة مسؤولي السياسة في الشرق الأوسط في البنتاغون، لأعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إن روسيا لا تزال ملتزمة بشدة بالأسد السوري. وان وجوة عدة آلاف من المرتزقة من سوريا للقتال في أوكرانيا مجرد معلومات مضللة.

المصدر: معهد وارسو

لاجئو الشرق الأوسط أمام تحديات خطيرة مع فرار الملايين من أوكرانيا

مركز ويلسون

ديانا السبيتي

(اللغة الإنجليزية) 21 حزيران 2022

نص المقال: يأتي اليوم العالمي للاجئين هذا العام في وقت اضطر فيه ما يقرب من 100 مليون شخص حول العالم إلى الفرار من ديارهم وطلب اللجوء في دول أخرى، وذلك وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن الأمم المتحدة.

وأدت حرب أوكرانيا إلى تفاقم أزمة اللاجئين نتيجة تدفق أكثر من 5.5 مليون لاجيء أوكراني إلى النظام الإنساني العالمي المجهد بالفعل. ويتزايد هذا العدد الهائل من اللاجئين بمعدل ينذر بالخطر ويحمل عواقب وخيمة على المجتمع الدولي بأسره.

واستحوذت الحرب في أوكرانيا على اهتمام وسائل الإعلام العالمية والمنظمات الإنسانية وصناع السياسات، بينما تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط وبالتالي تمويل اللاجئين الذين فروا من دول المنطقة بالرغم من ظروفهم القاسية.

على سبيل المثال، قامت بعض الدول المضيفة مثل المجر بطرد عشرات الآلاف من اللاجئين من سوريا ودول أخرى في الشرق الأوسط، في الوقت الذي استقبلت فيه أكثر من 600 ألف أوكراني. وينذر هذا التحول في أولويات تقديم الحماية وتوزيع المساعدات بمعاناة أعمق للاجئي الشرق الأوسط.

وأصبح لاجئو المنطقة أكثر عرضة للخطر مع تفاقم أزمات الطاقة والغذاء والاقتصاد العالمية. وقد أجبرت حرب أوكرانيا معظم الدول على البحث عن مصادر بديلة للطاقة والغذاء؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية، ويؤثر ذلك على اللاجئين بطرق مختلفة.

ومع الارتفاع الهائل لمعدلات التضخم، تتآكل القدرة الشرائية للاجئين السوريين في لبنان وتركيا، والذين أصبحت مصادر دخلهم محدودة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، أصبح تقديم المساعدة أكثر تكلفة بالنسبة للحكومات والمنظمات المانحة.

وفي الوقت الحالي، هناك قلق من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة.

ورغم الاضطرابات العالمية المتواصلة، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئي الشرق الأوسط من منظور إنساني وسياسي. ويجب أن يشمل ذلك أيضًا المساعدة المالية التي تعزز الاقتصادات المحلية وتحافظ على كرامة اللاجئين من خلال تزويدهم بالقدرة على شراء ما يحتاجون إليه بأنفسهم.

يجب أيضا على الحكومات المانحة، ولا سيما في الخليج، زيادة مساعداتها التمويلية لاستعادة الخدمات العامة الحيوية في بلدان مثل سوريا، وتحديداً من خلال دعم قطاعات المياه والصحة والزراعة والتعليم.

ومع المخاوف التي أثارتها الأزمة الأوكرانية بشأن المساعدات، يجب الاستثمار في برامج المساعدة التي تتجاوز مجرد توزيع الغذاء.

ويمكن أن يؤدي توفير فرص العمل إلى مرونة طويلة الأمد في نظام المساعدات. ومن خلال دمج القطاع الخاص في نماذج المساعدات الإنسانية، يمكننا تمكين اللاجئين من الاعتناء بأنفسهم في أوقات الأزمات.

وبخلاف فرص العمل، يستطيع القطاع الخاص توفير التدريب وإصقال المهارات التي يمكن أن تترجم إلى آليات مساعدة مستدامة.

في نهاية المطاف، لا ينبغي أن يكرس المجتمع الدولي جهوده لتلبية احتياجات مجتمع متضرر واحد (أوكرانيا) على حساب دول الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم تكافح للتعامل مع الأزمة.

المصدر: مركز ويلسون (نقلاً عن الخليج الجديد)

تحليل يكشف حملات روسية مضللة لتحريف حقائق الصراع السوري

معهد الحوار الاستراتيجي

(اللغة الإنجليزية) 20 حزيران 2022

نص المقال: كشف تحليل لمعهد الحوار الاستراتيجي (ISD) عن شبكة من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والأفراد ووسائل الإعلام والمنظمات، مدعومة من روسيا، تنشر معلومات مضللة حول الصراع في سوريا.

وبحسب البيانات التي جمعها المعهد، فإن هذه الشبكة تتكون من 20 شخصا ومنظمة ووسيلة إعلام، يتابعهم أكثر من 1.8 مليون شخص، تنشر آلاف التغريدات المضللة؛ لتشويه واقع الصراع السوري وردع تدخل المجتمع الدولي، بحسب صحيفة" الغارديان."

وركزت حملات التضليل على 3 قضايا رئيسية في الصراع الممتد منذ 10 سنوات، هي: تشويه منظمة الخوذ البيضاء، التي تساعد في إجلاء المدنيين، وإنكار الحقائق حول استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، ومهاجمة النتائج التي توصلت إليها هيئة مراقبة الأسلحة الكيماوية في العالم.

وأصبحت الخوذ البيضاء هدفا للغضب الروسي بعد توثيقها لجرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبتها موسكو والنظام مثل الهجوم الكيماوي على خان شيخون عام 2017، والذي أودى بحياة 92 شخصا ثلثهم من الأطفال.

وخلصت وحدة تابعة للأمم المتحدة في وقت لاحق إلى وجود "أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات النظام أسقطت قنبلة غاز السارين" على البلدة في محافظة إدلب.

كما وجد التحليل أن الحسابات الرسمية للحكومة الروسية لعبت دورًا رئيسيًا في إنشاء ونشر محتوى كاذب عن الحرب في سوريا مثل سفارة موسكو في المملكة المتحدة ودمشق.

وذكر التحليل أن أحد فريق هذه الشبكة يدعى "جوهر" نشر منذ 2015 أكثر من 47 أف تغريدة منها فقط 19 ألف حقيقة، والبقية تتضمن معلومات مضللة.

ومن بين أولئك الذين ورد ذكرهم في التقرير على أنهم ناشرون مؤثرون للمعلومات المضللة، فانيسا بيلي، الصحفية البريطانية المعروفة بحديثها عن نظريات المؤامرة. في سبتمبر 2015، اتهمت الخوذ البيضاء بالتحالف مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية، مدعيا أن اللقطات التي يجمعونها وهم ينقذون المدنيين من المباني التي دمرت "غير حقيقة."

وقال فاروق حبيب، نائب مدير الخوذ البيضاء: "في البداية اعتقدنا حقًا أن هذا قد يكون مجرد شخص ليس لديه معلومات صحيحة كافية، وعلينا الاتصال به لشرح الأمر. ولكن بعد ذلك ببعض الأبحاث، أدركنا أنها متعمدة ومنهجية."

وأشار التحليل إلى مجموعة من الأكاديميين البريطانيين المتهمين بنشر معلومات مضللة مؤيدة للنظام السوري ونظريات المؤامرة التي تروج لها روسيا

وقال مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية للباحثين: "كانت سوريا ساحة اختبار لهذا النوع من نشاط المعلومات المضللة والدروس المستفادة من هذه الحالة يمكن أن تساعد في اتخاذ إجراءات بشأن أوكرانيا وخارجها." (نقلاً عن الحرة)

المصدر: **معهد الحوار الاستراتيجي**

دعما لروسيا.. نظام الأسد "يعترف قريبا" بـ"جمهوريتي" دونيتسك ولوهانسك

فوكس نيوز

كايتلين ماكفول

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: تستعد سوريا للاعتراف الرسمي بـ"جمهوريتي" دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين المدعومتين من روسيا في شرق أوكرانيا كمستقلتين عن كييف، وفق ما نقلت شبكة" فوكس نيوز "الأميركية.

ونقلت قناة تلغرام التابعة لـ"جمهورية دونيتسك الشعبية"، أن رئيس النظام السوري، بشار الأسد، دعا إلى ذلك عندما التقى بوزيرة خارجية "جمهورية دونيتسك الشعبية"، ناتاليا نيكونوروفا، معربا عن دعمه لقتال روسيا ضد الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي.

وقالت "وزارة الجمهورية" التي تعترف بها روسيا فقط في بيان: "أشار رئيس الجمهورية العربية السورية إلى استعداد الدولة للاعتراف بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ."

وزعمت أن الأسد أعلن "البدء الرسمي لإجراء الاعتراف وأشار إلى أن وزارة الخارجية السورية ستتلقى على الفور التعليمات ذات الصلة منه"، بحسب ما نقلت "فوكس نيوز."

وأطلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "عمليته العسكرية الخاصة" في أوكرانيا في فبراير، بعد ثلاثة أيام فقط من اعترافه بـ"استقلال" المناطق الانفصالية الواقعة شرقي البلاد.

وقالت الشبكة إنها لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من مزاعم الانفصاليين الأوكرانيين، رغم أن الأسد أيد غزو بوتين لأوكرانيا واعتبره "تصحيحا للتاريخ" و"إعادة توازن للعالم" في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي.

واستخدمت وكالة الأنباء التابعة للنظام السوري، "سانا"، وصف "جمهورية" في خبر يتعلق باستقبال الأسد "وفداً مشتركاً من روسيا الاتحادية وجمهورية دونيتسك الشعبية برئاسة النائب ديمتري سابلين رئيس الجانب الروسي في لجنة الصداقة البرلمانية السورية-الروسية ووزيرة خارجية دونيتسك ناتاليا نيكونوروفا"، بحسب تعبيرها.

وقالت "سانا" إن الأسد هنأ "أعضاء الوفد بتحرير القسم الأكبر من إقليم دونباس."

فيما قالت "فوكس نيوز" إن المجموعة الانفصالية زعمت أن الأسد "أعرب عن ثقته في الإكمال السريع والناجح لعملية تحرير أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين من نظام كيف."

وتدعم روسيا نظام الأسد، وفي 2011 بعدما بدت قبضته على السلطة معلقة بخيط رفيع بعد اندلاع الانتفاضة، سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية قبل أن تتدخل القوات الروسية بعد أربع سنوات وتساعده على قلب المعادلة لصالحه.

المصدر: فوكس نيوز

اللاجئون السوريون في لبنان.. أمل ضئيل بعد الانتخابات

فورين بوليسي

آج نداف

(اللغة الإنجليزية) 16 حزيران 2022

نص المقال: في مخيم البداوي للاجئين في ضواحي مدينة طرابلس اللبنانية، جلس شاب فلسطيني يُدعى محمد بجوار مدخل محصن يحرسه جنود. كان يتحدث مع أصدقائه أمام متجر عائلته الذي يبيع الدجاج والديوك والقطط وقرد كابوشين في قفص مقابل 500 دولار. وعندما سألته عن الانتخابات النيابية في لبنان، التي نُظمت الشهر الماضي، أجاب محمد - الذي رفض ذكر لقبه - بإيجاز: "هذا ليس من شأننا." يتشارك العديد من اللاجئين السوريين والفلسطينيين في لبنان هذا الشعور.

وبالنسبة للعديد من الشباب والناشطين اللبنانيين، كانت نتائج الانتخابات مدعاة للفرح وسط الأزمة الاقتصادية المستمرة والفساد المستشري: تم انتخاب 14 مرشحا مستقلا مناهضا للنظام في مجلس النواب، مما يمثل تحولا صغيرا ولكنه مهم في المشهد السياسي اللبناني، الذي هيمنت عليه نفس الأطراف السياسية لعقود.

لكن لاجئي البلد، الذين يواجهون التمييز في كل جانب من جوانب الحياة اليومية تقريبًا، لم يشاركوا هذا الحماس الخاطف. بالنسبة لهم، ليس للانتخابات جانب إيجابي خاصة مع انحدار قيمة الليرة اللبنانية يوما بعد يوم.

عبّر اللاجئون عن نفس اليأس في جيوب اللاجئين في جميع أنحاء البلاد، بدءا من مخيم البداوي وغيره من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وصولا إلى التجمعات العشوائية للسوريين. لقد تخلوا منذ فترة طويلة عن مستقبلهم في لبنان. قال أسامة العلي، رئيس النادي الثقافي الفلسطيني في البداوي، إنه "ليس هناك ما يشير إلى أن الانتخابات ستحسن الوضع، لذلك لست متفائلاً."

لا تخفى أسباب هذا اليأس عن أحد. فقد رفضت بيروت إلى حد كبير منح وضع قانوني للاجئين منذ دخول الفلسطينيين البلاد بعد أن أجبروا على ترك منازلهم خلال حرب 1948 التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل. وبالإضافة إلى ما يقارب 192 ألف لاجئ فلسطيني في البلاد، يستضيف لبنان حوالي 1.5 مليون سوري فروا لأول مرة من الحرب في سنة 2011. واعتبارًا من سنة 2020، بات أكثر من 80 بالمئة من هؤلاء اللاجئين السوريين يفتقرون إلى الإقامة القانونية.

يشكل اللاجئون حوالي ربع إجمالي سكان البلاد - أكبر عدد من اللاجئين على مستوى العالم. وتعيش هذه الفئة في ظروف مزرية حيث يفتقرون إلى الوظائف والسكن والتعليم والرعاية الصحية. ومن بين القيود الأخرى، يُمنع اللاجئون من ممارسة المهن المختصين فيها، بدءا من الطب وصولا إلى القانون، ولا يمكنهم شراء العقارات بأسمائهم الخاصة.

مكنتهم برامج المساعدة النقدية من وكالات الأمم المتحدة من خلال التحويلات الشهرية، غالبًا بالدولار الأمريكي، من العيش لكن العديد من عائلات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وجدوا أنفسهم في مواقف يائسة بشكل متزايد مع التدهور السريع للاقتصاد.

في الدورة الانتخابية الماضية، لم يكترث المرشحون المستقلون الجدد للاجئين، وتجاهلوهم إلى حد كبير وركزوا بدلاً من ذلك على الأزمة الاقتصادية. كان اللاجئون - الذين كانوا ذات يوم كبش فداء من قبل السياسيين التقليديين بحجة سرقتهم للوظائف، وإثقال كاهل البنية التحتية المدنية، والعيش على الإعانات الحكومية - غائبين بشكل أساسي عن الخطاب السياسي منذ انخفاض قيمة العملة اللبنانية في أواخر سنة 2019. ومع ذلك، لا يزال التمييز المستمر الذي تفرضه الحكومة واضحًا.

في 14 أيار/ مايو، قبل يوم من الانتخابات، أمرت محافظة النبطية ومنطقة البقاع الغربي جميع البلديات بمنع اللاجئين السوريين من مغادرة منازلهم لمدة 38 ساعة في "إغلاق" غير رسمي. وقد أثار هذا المرسوم، الذي يشير إلى السوريين باعتبارهم "مهاجرين" وليسوا "لاجئين"، مخاوف السوريين الذين يُزعم أنهم يهددون وظائف المواطنين.

في وقت لاحق من ذلك الشهر، تعرّضت عضوة البرلمان المنتخبة حديثًا سينثيا زرازير، التي خرجت من حركة الاحتجاج لسنة 2019، لانتقادات من قبل نشطاء وأكاديميين بسبب تغريدة نشرتها في سنة 2016 تدعو إلى الإبادة الجماعية للسوريين. وفي مقابلة حديثة على التلفزيون المحلي، اعتذرت عن انتقائها للكلمات ولكن ليس عن موقفها تجاه اللاجئين السوريين.

ورغم إدانة الجماعات الحقوقية لهذه الممارسات باعتبارها عنصرية وتمييزية، إلا أن حظر التجول يُفرض بشكل متكرر على السوريين في لبنان خلال فترات حساسة، مثل بداية جائحة كوفيد-19 أو يوم عاشوراء.

كان محمود كنو، البالغ من العمر 27 سنة، الذي يعمل حارس أمن مبنى في مكتب شبه شاغر بالقرب من ميناء بيروت، من بين السوريين الذين أُمروا بالبقاء في منازلهم مع أسرته يوم الانتخابات في مدينة صيدا الساحلية. وقد وصل إلى لبنان سنة 2008 ليس كلاجئ بل كعامل بناء. وبمرور الوقت، شعر بأنه محظوظ.

من خلال العزيمة والحظ، تمكن من الحصول على شهادة في الرسم الهندسي من أكاديمية محلية. وقبل ثلاث سنوات، بعد ما يقارب عقدا من الكفاح، حقق أحلامه. أصبح رئيس عمال يشرف على ستة مبانٍ في شركة عقارية وفرت له سيارة ومنزلا وراتبًا قدره 1400 دولار شهريًا.

لكن في ظل تعمق الأزمة الاقتصادية في لبنان وتفاقم معدلات التضخم، بدأ راتبه يتضاءل. بعد ذلك، في الرابع من آب/ أغسطس 2020، انفجر ما يقارب 3000 طن متري من نترات الأمونيوم في ميناء بيروت وقتل ما لا يقل عن 218 شخصًا - بما في ذلك شقيقته سيدرا البالغة من العمر 15 سنة، وما لا يقل عن 40 سوريا آخرين.

بعد وقت قصير من وفاة أخته، انتقلت عائلة كنو إلى صيدا، لكنه ظل يقيم ويعمل لمدة خمسة أيام في الأسبوع بالقرب من ميناء بيروت. علاوة على الصدمة، يكافح كنو لدفع تكاليف الأدوية اليومية باهظة الثمن التي يحتاجها أفراد أسرته الذين أُصيبوا في الانفجار. وقد قال محدقا في الفراغ بينما تهتز ساقاه على كرسي بلاستيكي داخل المبنى الذي يعمل فيه في بيروت: "ليس لدي خيار سوى العمل، وسداد ديوني، ومحاولة المغادرة إلى الغرب. لم أفكر في المغادرة أو التسجيل كلاجئ إلا بعد الانفجار". (كونه مسجلا يؤهله للحصول على طلب اللجوء، مما يزيد من فرصة مغادرته البلاد).

قبل الانفجار، لم يكن كنو لاجئا من الناحية الفنية، إلا أنه كان لا يزال ضحية الانتقاد اللاذع المناهض لسوريا الذي تسامح معه نظرا لأسلوب حياته المريح. لكن بعد الانفجار، أدرك ما يشعر به معظم اللاجئين منذ فترة طويلة؛ ألا وهو انعدام الأمن في البلاد. وقد كافح في يوم الانفجار من أجل العثور على مستشفى لعلاج أفراد أسرته الجرحى نظرا لما يتلقاه اللبنانيون من معاملة تفضيلية في بلد يعاني بالفعل من محدودية الموارد.

من جانبه، ادعى محافظ النبطية، حسن فقيه، في مقابلة مع صحيفة "ناشيونال" التي تتخذ من أبو ظبي مقرا لها، أن حظر التجول ليس سوى "إجراء عادي" و"ليس عنصريا" مضيفا أن "هذا الإجراء احترازي لأن هناك الكثير من السوريين في البلاد. نحن لا نريد أي مشاكل".

رغم الدعم القليل الذي يتلقاه اللاجئون السوريون من الحكومة اللبنانية، إلا أن الفقراء اللبنانيين في جميع أنحاء البلاد كثيرا ما يشتكون من حصول هذه الفئة على المزيد من المساعدة وعيشهم حياة أفضل منهم لأنهم غالبا ما يتلقون المساعدات الدولية بعملة الدولار، بما في ذلك معونة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ الانهيار الاقتصادي في سنة 2019، انقسم المجتمع اللبناني بين النخب القليلة التي تمتلك الدولارات وأغلبية السكان الذين يضطرون إلى استخدام الليرة اللبنانية غير المستقرة التي فقدت ما بين 80 و90 بالمئة من قيمتها في السنة الماضية - وذلك وفقا لسعر الصرف اليومي في السوق السوداء.

مع ذلك، يصعب دعم الادعاءات القائلة إن اللاجئين يعيشون حياةً أفضل من اللبنانيين الفقراء، لأنهم عادة ما يتلقون مبلغًا بالكاد يكفي لتغطية حاجياتهم ويعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك عدد المنظمات الإنسانية المسجلة لديهم. بالإضافة إلى ذلك، تكون المساعدة المالية المقدمة من بعض المنظمات بالليرة اللبنانية وليس الدولار.

تتجلى المعاناة الموازية بين فقراء اللبنانيين واللاجئين بشكل خاص في بلدة عرسال الواقعة على الحدود بالقرب من جبال القلمون السورية. وأثناء عبوري إلى المدينة في سيارة دفع رباعي تابعة لمنظمة إنسانية، قال الجندي الذي يحرس حاجز البلدة مازحا إنه يتمنى لو كان سوريا حتى نتمكن من مساعدته.

في بداية الحرب السورية، عبر العديد من اللاجئين جبال القلمون للوصول إلى لبنان، ليتجاوز عددهم في النهاية عدد اللبنانيين الذين يعيشون بالقرب من الحدود. (تشتهر الجبال الوعرة بأنها أصبحت موطنا للعديد من المتمردين الإسلاميين السوريين - بما في ذلك مقاتلو الدولة الإسلامية الذين طُردوا عندما شن الجيشان اللبناني والسوري، إلى جانب حزب الله، هجوما كبيرا في سنة 2017).

من بين الأعداد الكبيرة ممن عبروا توجد مجموعة صغيرة من العائدين اللبنانيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم لبنانيون على الورق فقط. فعندما اندلعت الحرب في سنة 2011، عاد هؤلاء المواطنون اللبنانيون، بعد أن أمضوا حياتهم كلها في سوريا، إلى جانب اللاجئين السوريين. وهم يشعرون الآن وكأنهم لاجئون في بلد آبائهم، وبسبب عدم قدرتهم على دفع تكاليف السكن، بنى بعضهم خياما خارج التجمعات العشوائية التي يسكنها عادة السوريون المنتشرون في جميع أنحاء المنطقة.

يقولون إن هناك ما لا يقل عن ألفي عائلة لبنانية عائدة وأن المجلس النرويجي للاجئين كان الجمعية الإنسانية الوحيدة التي استقبلت شكاواهم، حيث قدم لهم الخشب والألواح البلاستيكية لبناء الخيام. ورغم عدم معرفة عددهم بالضبط، إلا أنه في سنة 2015 سجلت المنظمات الإنسانية أكثر من 28 ألف عائد لبناني.

عندما سألت أسرة لبنانية مكونة من 13 فردا كانت قد انتقلت مؤخرا إلى خيمة عما إذا كانوا يشعرون بأنهم لبنانيون، نظرت إليَّ الأم عزيزة فارس، وأجابت ساخرة: "هل هكذا يعيش اللبنانيون؟". كانت تشير إلى الخيمة العارية، والموقد الصغير الصدئ على أرضية خرسانية عارية متصل بعبوة غاز وإبريقان للشاي بدون مغسلة.

على عكس السوريين، لا يتلقى العائدون اللبنانيون الدعم من المفوضية لأن لديهم جوازات سفر لبنانية. ومن ناحية أخرى، لا تعطيهم البلديات المحلية الأولوية لأنها تعتبر العائدين جزءا من مجتمع اللاجئين. ولا يقع الاعتراف بهم إلا في إطار وعود ورشاوى من قبل بعض السياسيين من الأحزاب التقليدية عندما يحين وقت الانتخابات نظرًا لقدرتهم على التصويت.

أوضح الزميل اللبناني العائد وزوج عزيزة فارس أحمد فارس، الذي يعمل في مقلع الحجارة، على الرغم من خضوعه لعملية قلب مفتوح مؤخرًا، أنه في سنة 2018، قام بالتصويت وزوجته لصالح المرشح السني بكر الحجيري الذي كان متحالفا مع رئيس الوزراء آنذاك سعد الحريري. وقد وعد الحجيري بمساعدة العائلة في العثور على شقيق فارس الذي أُعتقل بشكل تعسفي في سوريا في وقت مبكر من الحرب. ولكن مكان وجوده لا يزال مجهولا إلى حد الآن. قال فارس: "لماذا نصوت هذه السنة؟ لم يقوموا بمساعدتنا على الإطلاق في آخر مرة".

المصدر: فورين بوليسي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces